دولة ماليزيا

وزارة التعليم العالي (KPT)

جامعة المدينة العالمية

كلية اللغات

قسم اللغة العربية

# الخطاب القرآني

## دراسة في العلاقة بين النص والسياق

**بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية**

اسم الباحث : محمد عبد الحميد بن محمد عبد الواحد

تحت إشراف : الدكتور محمد عبد الحميد الشرقاوي

**كلية اللغات : قسم اللغة العربية**

**العام الجامعي : سبتمبر ٢٠١٤**

# المحتويات

المقدّمة
مشكلة البحث
أهداف البحث
الدّراسات السّابقة
مبحث البحث
هيكل البحث
مصطلح الخطاب
مصطلح السّياق
العلاقة بين النصّ والسّياق في المساهمات العربيّة
نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان اللّغة والنّحو
نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان النّقد والبلاغة
الفصل والوصل وأهميّته في الدّرس السّياقي
نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان علوم القرآن وأصول الفقه وعلوم التّفسير
الخاتمة
المصادر والمراجع

# المقدّمة

بسم الله والصلاةُ والسلامُ على رسول الله وبعد، فقد تتابعت دراسات علمائِنا وبحوثهم، قديمًا وحديثًا، من أجل الكشف عن أسرار العربيّة وسبر أغوارها، لتفي بدورها الحضاري والديني والقومي والاجتماعي، فقاموا بتجليّة قوانينها وبسط قواعدها الصرفيّة والنحويّة ووصفُ أصواتِها، ورصد دلالات ثورتها اللفظيّة فيما اصطفوه من معاجم، بحيث استطاعوا الوصول إلى نتائج علميّة دقيقة في ميادين البحث اللغوي، وتمكّنوا من بناء جسم ضخم من نحوها وصرفها وأصواتها ودلالات مفرداتها، ممّا تراكم من تراثها الشعري والنثري الذي رفده القرآن الكريم ببلاغته وإعجازه وتنوّع علومه، والحديث الشريف بفصاحته، مما ساهم على تراكم بناء حضاري للعربيّة بمخزونها الثقافي وأبعادها الزمانيّة والمكانيّة والنفسيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة، ووسع وظائفها الحضاريّة والثقافيّة والعلميّة، بقدر مساهمتها في تشكّل العقل العربي ومحافظتها على الأمة، وبما تحمله من رسالة دينيّة عالميّة، وبوصفها لغة التواصل بين أجيال الأمة والمعبّرة عن مستجدات حياتهم.

حظيت مصطلحات "النص" و "السياق" و "الخطاب" بعناية خاصّة في الدراسات اللّغويّة المعاصرة، خاصّة مع نشوء ما يعرف ب "بعلم النصّ" و "لسانيّات الخطاب"، وحاولت دراسات مختلفة أن تجيب عن سؤال العلاقة بين النصّ والسياق في الخطابات اللّغويّة المختلفة، وأثر الإطار الاجتماعي المحيط بالموقف الكلامي في صياغة الرسالة اللّغوية بكافّة جوانبها. كما دَرَست السياق اللّغوي للنصوص وعلاقته بالسياقات المقاميّة المشكّلة لها، وتجلّى ذلك في سلسلة كبيرة من البحوث أثراها علماء الدرس اللّغوي الحديث بدءًا بسوسير ومرورًا بفيرث ومالينوفسكي وسابير وفان ديك وغيرهم.

قد وَجَدْتُ في المباحث المختلفة التي تدرسها اللّسانيّات الاجتماعيّة ولسانيّات الخطاب ما يمكن أن يشكّل مدخلًا مناسبًا وجديدًا لقراءة الخطاب القرآني. وأساس هذا الاختيار أنّ الخطاب القرآني كلّه يشكّل رسالة لغويّة ناجحة وملائمة في سياق تنزّلها، ممّا جعل منه نصًّا يمتلك قدرات تواصليّة فائقة وجدنا آثارها تمتدّ في النفوس قديمًا وحديثًا، ولعلّ حادثة إسلام عمر حين تليت عليه آيات من سورة (طه) يمكن أن تشكّل مثالًا واحدًا فقط على هذه الوظيفة التواصليّة للنصّ القرآني. "تنزيلٌ من الرحمن الرحيم. كتاب فصّلت آياته قرآنًا عربيًا لقوم يعلمون".. وأمّا لماذا سورة (البقرة)؟ فذلك لأنّ خطابها متعلّق بمرحلة هامّة من مراحل الدعوة الإسلاميّة، وهي مرحلة ما بعد الهجرة وما رافقها من إنشاء دولة الإسلام الأولى، وارتباطها بمعطيات اجتماعيّة وثقافيّة واضحة، صحبتها مجموعة متغيرات على أكثر من صعيد، نستطيع أن نلمح معالمها داخل النصّ القرآني نفسه.

**مشكلة البحث :**

لقد لاحظ الباحث أن مصطلحات ( النصّ ) و ( السياق ) و ( الخطاب ) موقعًا مركزيًّا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات : ( تحليل الخطاب ) و ( لسانيّات الخطاب ) و ( لسانيّات النصّ) و ( نحو النصّ ) وغيرها.حتى إنّنا لا نكاد نجد مؤلّفًا ينتمي إلى هذه المجالات يخلو من هذه المفاهيم الثلاثة أو من المفاهيم المرتبطة بها كالترابط والتعالق والانسجام والاتّساق وغيرها.وستكون هذه المصطلحات الثلاثة وتفاعلها معًا عماد هذه الدراسة، فالنصّ كما نتصوّره يتشكّل ضمن سياق أو سياقات معيّنة، ويحمل خطابًا أو خطابات متنوّعة ذات أنساق لغويّة مختلفة.وإنّ تبيّن العلاقة بين النصّ والسياق في لغة الخطاب القرآني يبدو عسيرًا ما لم نقف على التحديد الدقيق لهذه المصطلحات وما يتّصل بها، وما لم نقف على المناهج المختلفة التي تناولت هذه العلاقة بالدرس والتحليل.

**أهداف البحث :**

إنّ مقاربة النصّ القرآني محاولة لا تخلو من صعوبة، أبرزها سعة دائرة المعارف والمعلومات والبحوث والدراسات المتّصلة بهذه المقاربة قديمًا وحديثًا؛ مما يجعل حجم العمل البحثي والاستقرائي كبيرًا، كما إنّ تشكيل رؤية وقراءة جديدة للنصّ القرآني في ضوء مناهج النظر الحديثة يعدّ أمرًا شائكًا يحتاج إلى حرص بالغ وحذر شديد في الاستنتاجات والأحكام، كما إن مناقشة وجهات النظر المطروحة في التجارب المنهجيّة حول الموضوع كان يحتاج إلى نوع من اللباقة الأكاديميّة، وما يمكن أن تحدثه هذه الرؤى في معيار المنهج الإسلامي من ملابسات، قد رأينا بعض مظاهرها في الساحة الأكاديميّة المصريّة بعد صدور كتاب أبي زيد "مفهوم النص".ومن جهة أخرى، فإن تناول المؤلّفات القديمة في مجال أصول الفقه والقراءات القرآنيّة، والناسخ والمنسوخ بما فيها من مصطلحات وآراء ووجوه كان يمثل صعوبة أخرى خلال البحث.

**الدراسات السابقة :**

توسّل القدماء إلى قراءة النصّ القرآني بما تهيّأت لهم من أدوات النظر فأصابوا كثيرًا من وجوه الكشف عمّا ينطوي عليه الخطاب القرآني.ثم نجم في هذا الزمان جيل من الباحثين في العربية خاصّة شكّل تيارًا عريضًا يمثّل

امتدادًا لجهود الأوائل إذ يقوم منهجهم على المزاوجة بين النظر في الخطاب القرآني تديّنًا وابتغاء البركة ( أن يكونوا بسبب من النصّ المقدّس وسدانته ) واسترفاد مناهج في النظر حادثة توافق بعض ما تفطّن إليه الأوائل وترفده بأنظار إضافية مبصرة. وإنما يستعير هذا الجيل تلك المناهج في مقولاتها الكلية لما يرون من فوائدها وما تنطوي عليه من بصائر تنأى عن التحيّز والأغراض المبيّتة إذ هي تنتسب إلى "العلمي"؛ ذلك أن اللسانيات الحديثة بما فيها لسانيات النصّ ومناهج تحليل الخطاب والوظيفية التي جرّد "الآخر" مقولاتها المنهجية الكلية إنّما جاءت في سياق درس الظاهرة اللغوية والخطاب اللغوي درسًا علميًّا وينفتح على عرض لمقولات تحليل الخطاب عند المحدثين، واستقراء مستفيض لقراءات الأوائل للخطاب القرآني، واستثمار مستنير لمقولات الفريقين في تفسير العلاقة بين الخطاب والسياق.

## منهج البحث :

كان نزول القرآن بلسان عربيّ مبين هو الذي هيّأ للعربيّة أن تصبح لغة معتمدة، واستتبع ذلك وصفها وتقعيدها. ونشأت علوم العرب في ظلال القرآن أوّل الأمر لتكون دليلًا للعرب وغير العرب إلى تحقيق أدائه أداءً سليمًا وتصحيح قراءته والدلالة على وجود إعجازه. ثم نجمت في ظلاله علوم شتى هي علوم القرآن عند الأوائل. ولم يظفر كتاب في تاريخ الثقافة الإنسانية بمثل ما استلهمه أهل النظر من تقليب البحث على وجوهه في استكناه أبعاد النصّ القرآنيّ. وإنما أتوقّف إلى مثل هذا لأنّني أراه يتجاوز لديهم ما يكون من تناول الخطاب القرآني في ذاته إلى ما اكتنف الخطاب من "شروط" خارجيّة. وهو ملحظ يلتقي مع ما طوّرته مناهج لسانية حادثة في تحليل الخطاب اللساني وخاصّة ما طوّرته "الوظيفيّة" و "البراغماتية" ونظرية "السياق" و "اللسانيات الاجتماعية" من مقولات كليّة تقوم على أن هناك علاقة وثيقة بين الخطاب وشروطه الخارجية في المكان والزمان والإنسان على اختلافها. وهو اختلاف يمثّل إحدى آيات الله مصدر الخطاب القرآني. فقد وقف علماء القرآن على ملحظ آخر يتمثّل في التفطّن إلى العلاقة بين الخطاب القرآني وشروط نزوله. ويفضي بنا تأويلنا الأوّل لتمثيل اللسان العربي الخاصّ للكوني اللساني المشترك إلى تأويل مسوّغ تمامًا لتمثيل ما بين الخطاب القرآني وشرطه العربي الأوّل في تعالقه المنسجم مع المناسبة المباشرة في أسباب النزول وتعالقة المنسجم مع تباين المكان ومنطوياته في المكّي والمدنيّ، وما بين الخطاب القرآني واستيعابه للشروط الإنسانية للعالمين والناس كافة في كلّ زمان ومكان.

## هيكل البحث :

احتلّت مصطلحات (النصّ) و(السياق) و(الخطاب) موقعًا مركزيًّا في الأبحاث والدراسات التي تندرج في مجالات : (تحليل الخطاب) و (لسانيّات الخطاب)، و(لسانيّات النصّ) و(نحو النصّ) وغيرها.حتى إِنّنا لا نكاد نجد مؤلّفًا ينتمي إلى هذه المجالات يخلو من هذه المفاهيم الثلاثة أو من المفاهيم المرتبطة بها كالترابط والتعالق والانسجام والاتّساق وغيرها.وستكون هذه المصطلحات الثلاثة وتفاعلها معًا عماد هذه الدراسة.تعرّف الكلمة بأنّها "أصغر وحدة ذات معنى"، وأمّا الوحدة الكلاميّة فهي "إشارات لغويّة ترسل من المرسل إلى المتسلّم عبر قناة ملائمة.وقد تكون الوحدة الكلاميّة جملة أو عدّة جمل، وقد تكون قصيرة أو طويلة، وإذا أمكننا أن نحدّد للكلمة معنىً معجميًّا فإنّ تحديد معنى الوحدة الكلاميّة يتطلّب أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل السياقيّة؛ لأنّ هذه الوحدات تشمل على مكوّنات لا كلاميّة كالتنغيم، والإشارة وغيرها.

## مصطلح الخطاب

الخِطاب أحد مصدري فعل ( خاطب ) يخاطب مخاطَبةً وخِطابًا، وهو يدلّ على "توجيه الكلام لمن يفهم"[1].
وفي الّلسان : الخطاب مراجعة الكلام[2]، وفي المعاجم الحديثة نجد الخطاب يأتي بمعنى الحديث والقول، وتذكر هذه المعاجم عددًا من التعريفات منها : "إيصال المعنى إلى السامع عن طريق الكلام"[3]، ويضيف آخرون إلى هذه العبارة "بحيث تتسلسل الكلمات وتترتب"[4].ويضيف آخرون بأنّ الخطاب "قد يكون شفويًّا أو تحريريًّا ويعالج موضوعًا بشيء من التفصيل"[5] ويحدّده آخر "بالكلام المنطوق عندما يتجاوز الجملة الواحدة طولا[6].
وأشار الأصوليّون إلى تطوّر مصطلح ( الخطاب )؛ فهو في عرفهم "يدلّ على ما خوطب به وهو الكلام[7].
ويضيف الكفوي في (كلّياته ) عنصرًا جديدًا إلى التعريف وهو الجانب النفسي فيقول : "إنّه الكلام اللفظي أو

---

[1] الشيخ محمد بخيت (مفتي الديار المصريّة)، سلّم الوصول لشرح نهاية السؤال، ١٩٨٢، ٤٨/١.

[2] لسان العرب : مادّة (خطب).

[3] محمد علي الخولي، معجم علم اللّغة النظري، ص١٠٣.

[4] إبراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، ص١٧٢.

[5] رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، (مادة خطب).

[6] محمد التونجي، المعجم المفصل في علوم اللغة، ص٣٠٠، وبسّام بركة، معجم اللسانيّة، ص ٦١.

[7] إدريس حمّادي، الخطاب الشرعي وطرق استثماره، ص٢١.

النفسي الموجّه نحو الغير للإفهام[8].وهو تعريف موافق لتعريف الغزالي في المستصفى[9]، ولا ريب أنّ هذه إضافة نوعيّة للتعريف توحي بعنصر السياق الذي سيأتي.والخطاب كما يظهر في الدراسات المختلفة عمليّة اتّصال تتمّ في إطارين: الإطار اللّغوي؛ فقد يكون متوالية من الجمل المكتوبة أو المنطوقة، ينتجها مرسلٌ واحد أو عدّة متخاطبين كما يحدث في الحوار أو غيره، وإطار غير لغوي يشمل العادات والأعراف والتقاليد والأخلاق،... وهو ما أطلق عليه مصطلح ( إثنوجرافيا الخطاب ).والخطاب باعتباره حدثًا كلاميًّا يتألّف من عدّة عناصر هي : المرسِل، والمستقبل أو الجمهور، والرسالة أو الموضوع، والهدف، ويؤثّر هذا الهدف تأثيرًا جليًّا في استراتيجيّة المرسِل فيملي عليه اختيارات معيّنة من بين البدائل التي يتيحها له النظام اللّغوي، وقد يؤثّر في صورة الحديث وطريقة بنائه، وهو يفسّر الكثير من المتغيّرات الأسلوبيّة التي ترافق عمليّة التعبير اللّغوي.ويربط بعض علماء اللّغة هدف الخطاب بالأثر الذي تحدثه وسيلة الاتّصال بين المرسِل والمتلّقي، وقد عبّروا عن هذه الوسيلة باستخدام كلمة قناة، والقنوات المتاحة لمنتج الخطاب كثيرة[10].

ومن خلال التطواف في البحوث المتّصلة بمصطلحي ( الخطاب ) و ( تحليل الخطاب ) نجد أنّ الخطاب كلمة تستخدم للدلالة على كلّ كلام متّصل اتّصالًا يمكّنه من أن ينقل رسالة كلاميّة من المتكلّم أو الكاتب، وليس كلّ خطاب نصًّا وإن كان كلّ نصّ بالضرورة خطابًا؛ فالكلام المتصّل خطاب، ولكنّه لا يكون نصًّا إلّا إذا اكتمل ببداية ونهاية وعبّر عن موضوعه ببناء متماسك منسجم، وأمّا تحليل الخطاب فيعني تكوين الفروض التي تتعلّق بالمخاطِب، والمخاطَب، وروابط الخطاب، ودرجة اتّصاله، وتماسك الأبنية المكوّنة له، كما يتطلّب تجريدًا للمعلومات المتّصلة باختيار الألفاظ والتراكيب والمعلومات المكوّنة للخطاب، وتحوّلات الزمن والدلالات فيه.

---

[8] الكفوي : أبو البقاء، الكليّات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، ص١٩٤.

[9] الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ١/٦٤.

[10] محمد مفتاح، دينامية النصّ : تنظير وإنجاز، ص١٦٧.

## مصطلح السّياق

السّياق في اللّغة لفظ ذو تشكّلات عديدة، وفي اللّسان يأتي بمعنى المتابعة، ومنه "ساق الإبل يسوقها سوقًا وسياقًا، وتساوقت الإبل أي تتابعت[11]. وفي أساس البلاغة أنّ من المجاز قولهم : "فلانٌ يسوقُ الحديثَ أحسنَ سِياق"، و "هذا الكلام مساقه إلى كذا[12]. ومعناه هنا النمط الذي يتّخذه الحديث في تتابعه، وقريب من هذا ما ورد في المعجم الوسيط : ساق الحديث سرده وسلسلة، وساوقه : تابعه وسايره وجاراه، وسياق الكلام : تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه[13]. ولا ريب أنّ الكلمة قد مرّت بتطوّرات عديدة حتّى وصلت إلى معناها الذي نعرفه اليوم. وقد تكون كتب التفسير وكتب الأصول من أوائل الكتب التي تبلور فيها معنى السياق كمصطلح، كما نجد ذلك في ( الرسالة ) للإمام الشافعي ( ت٢٠٤هـ )[14]. وتطلق لفظة ( السياق ) في عرف المفسّرين على الكلام الذي خرج مخرجًا واحدًا، واشتمل على غرض واحد هو المقصود الأصلي للمتكلّم، وانتظمت أجزاؤه في نسق واحد، وقد تدلّ على السياق ألفاظ أخرى؛ كالمقام، ومقتضى الحال والتأليف، وغيرها.

وفي المعاجم الحديثة يعرّف السياق بأنّه "بيئة الكلام ومحيطه وقرائنه"[15]. ويعرّفه آخرون بأنّه "علاقة البناء الكليّ للنصّ بأيّ جزء من أجزائه[16]. وتشير هذه المعاجم إلى تضافر سياقات عديدة في النصّ تساهم في صياغة الرسالة اللّغويّة، وهي : السياقات النحويّة، والبلاغيّة، والصوتيّة. وانطلاقًا منها يتداخل العديد من الاعتبارات النفسيّة والاجتماعيّة.

## العلاقة بين النصّ والسّياق في المساهمات العربيّة

نعرض في هذا المبحث المساهمات العربيّة في هذا المجال، وذلك في ميادين : النقد والبلاغة، واللّغة والنحو، وفي ميدان أصول الفقه والتفسير وعلوم القرآن، وقد اخترنا هذه الميادين لاهتمامها الواضح والظاهر بهذا الموضوع

---

[11] ابن منظور، لسان العرب، مادّة (سوق).

[12] الزمخشري، أساس البلاغة، مادّة (سوق).

[13] مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مادة (سوق).

[14] الشافعي، الرسالة، ص٥٨.

[15] رمزي البعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، ص١١٩.

[16] محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص٥٧.

من جهة، ولصعوبة تتّبع هذا الموضوع في المساهمات العربيّة عمومًا وسيكون العرض انتقائيًّا، وموجزًا بقدر الإمكان، ولذلك فلا يتوقّع القارئ بحثًا متصلًا متدرِّجًا لنظريّة النصّ والسياق لدى العلماء العرب القدامى. وهذا ليس عيبًا في دراساتهم. فقد تناولوا هذه المفردة ضمن موضوعات أخرى أكبر كما سنلاحظ فيما سيأتي.

## نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان اللّغة والنحو :

حين تصدّى النحاة لوصف الظواهر النحويّة ورسم حدود العربيّة، صدروا عن ملاحظة اطّراد الظواهر الذاتيّة للّغة في الأمثلة والشواهد، ومن ثمّ قعّدوا اللّغة في ميادين النحو والصرف والصوتيّات..، وحاولوا تفسير هذه الظواهر عن طريق ملاحظة علاقة العناصر اللّغويّة باعتبار هيئاتها الشكليّة ومواقعها. كما أنّهم اعتدّوا المعنى ملحظًا ضروريًّا في استكمال التحليل وعمل المعربين، ولحظوا مستوى البنية الصرفيّة، ورصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم. وذلك أمر مذكور لأولئك النحاة. ولكنّهم تجاوزوا فوق هذا في رسم معالم النظام اللّغوي حدود النصّ الذاتيّة. ومادّة العبارة الكلاميّة إلى محيط الحدث الكلامي أو السياق الخارجي، والمتغيّرات الخارجيّة التي تكتنف مادّة الكلام واعتبروه أصلًا في وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها[17]. وقد تناول الدكتور نهاد الموسى في بحثه الموسوم بـ ( الأعراف أو نحو اللسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة ) هذه المسألة بالتفصيل مستقريًا عشرات الأمثلة على صدور النحاة العرب عن هذا الأصل. مع الإشارة إلى أنّنا إذا كنّا سنجهد أنفسنا في تحليل بعض النصوص للتدليل على صدق هذه المقولة، فإنّنا في نصوص عديدة لا نحتاج لمثل هذا الجهد كون النحاة قد قرّروا فيه صراحة صدورهم عن هذا الأصل، فحين يعرّف أولئك النحاة مثلًا الكلام يقولون : "هو ما تحصل به الفائدة سواء كان لفظًا، أو خطًّا، أو إشارة، أو ما نطق به لسان الحال"[18]. ومؤدّاه واضح فإنّ تجليّات الكلام لديهم أربعة : اثنان منها ينتسبان إلى المستوى اللّغوي الخالص وهما : اللفظ والخط، واثنان ينتسبان إلى المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب، وهما الإشارة ووقائع الحال التي تحيط بالخطاب[19].

---

[17] د. نهاد الموسى : الأعراف أو نحو اللّسانيّات الاجتماعيّة في العربيّة، الملتقى الدولي الثالث في اللّسانيّات. تونس.

[18] ابن هشام، شذور الذهبو ٢٩/٢.

[19] نهاد الموسى، الأعراف، ص١٠.

وننقل هنا قولة ابن جنّي : "فلو كان استماع الأذن مغنيًا عن مقابلة العين مجزئًا عنه لما تكلّف القائل، ولو كلّف صاحبه الإقبال عليه، والإصغاء إليه، وعلى ذلك قالوا : ربّ إشارة أبلغ من عبارة، وقال لي بعض مشايخنا رحمهم الله.أنا لا أحسن أن أكلّم إنسانًا في الظلمة[20]. وفي هذا القول استحضارٌ لما تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللّغة على مواقف الخطاب وما يصاحبها من حركة اليدين، أو إيماءات الوجه أو دفقات المشاعر المتمثّلة في دمعة وابتسامة، أو غيرها.

وكثيرًا ما يتجاوز معيار الصواب والخطأ الجانب الشكلي، فيصبح ما يرافق موقف الكلام من سياق خارجي هو الفيصل في هذا المعيار، وأمثلة ذلك عديدة، ومنه : "أن حدّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحدًا عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فنقول : قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا نقول : قال زيد وأنت تعنيه، أعني المخاطب"[21]. وهكذا يمتنع لديهم أن يقال قال زيد في موقف يكون المخاطب بهذه الجملة هو ( زيد )، وعلى الرغم من أنّ هذه الجملة عند من يحتكم إلى قواعد الشكل وحده مستقيمًا تمامًا[22].

وتتبدّى عناصر الخطاب متكاملة في ملاحظات النّحاة واللّغويّين القدامى، ويتبدّى عنصر الإبلاغ في الخطاب متكاملة كملحظ أساسي في قبول الجمل أو عدم قبولها، فتصبح فائدة المخاطب أو السامع معيارًا لصحّة الكلام، ويراعون حال هذا المخاطب في صياغة الجملة أو العبارة فقط لحظ النحاة ما يكون من تغيّر صفات الخطاب وعناصره وفقًا لمنزلة المخاطَب والأحوال التي تعتريه[23]، ويتمثّل هذا في قول المبرّد : "وكذلك لو قلت للخليفة، انظر في أمري، أنصفني، لقلت : سألته، ولم تقل أمرته، لأنك تأمر من هو دونك، وتطلب إلى من أنت دونه"[24]. كما تتدخّل حال المخاطب في تحديد الاختيار النحوي، فإذا قال لك شيئًا تنكره أجبته بـ ( كلّا )، ولم تجبه بـ ( لا ) المعتادة في جواب السلب. ويتوقّف النحاة كذلك عند حقيقة المتكلّم وحاله، ويكشفون عن علاقتها بحقيقة الكلام وأحواله. واستقصوا تواتر الأساليب الكلاميّة وفقًا لجنس المتكلّم، كما في أسلوب الندبة، واستقصوا أعراضًا لحال المتكلّم في مواقف الخطاب حتّى ما يعترضه في ذاكرته من توقّف،

---

[20] ابن جني، الخصائص ٢٤٧/١.

[21] المبرّد، (محمد بن يزيد) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب / بيروت.بلا تاريخ، ٢٧٤/٤.

[22] نهاد الموسى، الأعراف، ص١٤.

[23] نفسه، ص ١٦.

[24] المبرّد، المقتضب ١٣٢/٢.

ومن ذلك ما قرره الزمخشري تحت ( حرف التذكّر ) في مفصّله وهو – عنده – أن يقول الرجل في نحو قال ويقول ومن العام : قالا فيمدّ فتحة اللام ويقولو ومن العاميّ إذا تذكّر ولم يرد أن يقطع كلامه"[25].

ويمثّل الاختيار الثقافي المشترك بين أهل اللّغة ملحظًا إضافيًّا في ضبط قواعدهم، فقد يغني عندهم عن مرجع الضمير وهو الاسم الظاهر المتقدِّم في المعتاد من سنن العربيّة فإنّه إذا كان المرجع مفهومًا بالعرف المتحصِّل لدى أبناء اللّغة، استقام في مجرى العربيّة أن يستعمل الضمير ابتداء، وإن لم يتقدّم ذكر مرجعه، كما في قوله تعالى ( إنّا أنزلناه ) ( أي القرآن ) وقوله : ( حتّى توارت بالحجاب ) ( أي الشمس )، وقولهم : ما عليها أعلم، من فلان ( أي الأرض)[26].ولعلّ توجيه ابن هشام لمسألة ( الزائد ) في القرآن وصدور هذا التوجيه عن معطيات غير نحويّة يعدّ مثالًا واضحًا للوجهة الاجتماعيّة لدى النحاة الأوائل يقول : "وينبغي أن يتجنّب المعرب أن يقول في حرف في كتاب الله تعالى : أنّه زائد، لأنّه يسبق إلى الأذهان أنّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله سبحانه منزّهٌ عن ذلك[27]".وقريبٌ من هذا ما قرّره سيبويه من أنّه لا يجوز لك أن تقول : الحمد لزيد، فإنّه "ليس كلّ شيءٍ من الكلام يكون تعظيمًا لله عز وجل يكون تعظيمًا لغيره من المخلوقين"[28].وجدير بالذكر أنّ ملاحظات اللّسانيّين الاجتماعيّين حول تخصيص ألفاظ وتراكيب معلومة بمواقف دينيّة أو تقليديّة معلومة هي أشبه ما يكون بهذه الملاحظة[29].

وقد لاحظ اللّغويّون العرب أنّ الأحوال الاجتماعيّة والأدوات تؤثّر في أنماط الكلام، وأنواعه بحيث يكثر تداول ألفاظ معيّنة في مواقف خاصّة، ويقلّ تداول غيرها.ومن ذلك أنّهم وقفوا على استخدام العرب ألفاظًا مخصوصة في مخاطبات الملوك والأمراء، ولم يخاطبوهم بأسمائهم، بل دلّوا عليها، وأشاروا لهم بلفظ الغيبة إجلالًا وتعظيمًا.

ووقفوا كذلك على ألفاظ لا يحسن التفوّه بها في المجالس، ومن هنا كانت بعض الألفاظ الموجودة في المعجم غير جارية في الاستعمال لأنّ العرف اللّغوي والاجتماعي لا يسمح باستعمالها.ونستطيع أن نلمحَ هذا

---

[25] نهاد الموسى، الأعراف، ص١٢.

[26] نفسه، ص١٣.

[27] ابن هشام، الإعراب عن قواعد الأعراب، ص ١٠٨.

[28] الكتاب، ٥٩/١.

[29] نفسه.

في نُظُمِ المكاتباتِ والمخاطَباتِ الرسميّة في العهود المختلفة للدولة الإسلاميّة، من مثل طرق مكاتبة الأدنى للأعلى، أو مخاطبة الوزير، أو الأشراف.وقد أودع ( ابن شيْث القرشي ) في كتابه ( معالم الكتابة ) أمثلة عديدة على تدخّل العرف الاجتماعي في تحديد الوحدات اللغويّة المستخدمة في المواقف المختلفة.

وفي الدرس الصوتي يتنبّه اللّغويّون العرب لأثر السياق في البعد الصوتي للكلام، وذلك على مستويين : مستوى داخلي، فالفونيمات حين تلتقي في البنية اللفظيّة تؤثّر في بعضها بعضًا، ويلقي هذا التأثير بثقله على الأصوات اللغويّة فتتباعد وتتقارب.

ويذكر ابن فارس في الصحابي أنّ بعض الحروف تألف الاجتماع في كلمات، وبعضها يأنف ذلك بحسب المخارج؛ فالعربيّة تميل إلى تجنّب الألفاظ التي تتألّف من حروف متباعدة المخارج مثل ( هحخع )[30]، ومستوى خارجي : وذلك بأن تكون تشكيلات الأصوات المؤلّفة للألفاظ موافقة للسياق اللّغوي المجاور لها، وموافقة للمقام الذي تتشكّل فيه، ومن ذلك حديثهم عن كلمة ( مستشزرات ) في معلّقة امرئ القيس، ومناسبتها للسياق الذي وردت فيه، على الرغم من تقارب مخارج حروفها؛ فالسياق الذي وردت فيه هو وصف غدائر الحصان ( غدائره مستشرات إلى العلا )، وما فيه من إيحاء التطاير والعلوّ والتفاعل مع حركة الفرس والفارس معًا.

وقد تكلّم ابن جنّي في ( الخصائص ) و ( سرّ صناعة الإعراب ) على ظواهر صوتيّة سياقيّة كثيرة جدًّا، وتحدّث عن إطالة الأصوات أو تقصيرها أو حذفها كما في ( الترخيم ).ولاحظ الدلالة النفسيّة لمدّ الأصوات، أو اختزالها سواء فيما يتّصل بالمتحدِّث أم بالمخاطب، ولا ننسى بحثه الشهير في الخصائص المعنون بـ ( تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني )، وهو بحث في اتّصال دلالات الألفاظ بالأصوات المكوّنة لها.ومن الظواهر الصوتيّة الأخرى التي ذكرها اللغويّون القدامي ولها علاقة بالسياق : التنغيم، والوقف والابتداء، والحمل على المجاورة، والقلب المكاني في الحركات، والإدغام التامّ والناقص، وحذف الصوت اللّغوي وربطوا ذلك بالسياق العامّ للكلام والاتّساق الداخلي معًا.وقد اهتمّ ( ابن السكّيت ) بالفروق الصوتيّة بين الألفاظ وأثرها في الدلالة، كما في الفرق بين تِرْب وتَرْب، وجُرْح وجَرْح، ودور السّياق في تحديد الضبط الدقيق للكلمة، وبالتالي تحديد دلالتها، وقد أصبحت طريقة ابن السكّيت هذه من الطرق المتّبعة في التحقق من البناء الصوتي للألفاظ واهتم اللغويون بضبط الأبنية وحركات الإعراب؛ لأنّ هذا الضبط هو ما يوقف به على أغراض المتكلِّمين .

---

[30] الخصائص، ٧٩/٢.

ويراعي اللغويّون العرب الحال التي يدخل عليها المقال كما في جمعهم ( الأمثال ) فقد نقل عن أبي عبيدة معمر بن المثنّى ( ٢٠٩ هـ ) قوله : "يجيء في الأمثال مالا يجيء في غيرها، ونقل عن سيبويه "إنّ الأمثال قد تخرج عن القياس فتحكي كما سمعت ) وقال المرزوقي : "من شرط المثل ألّا يغيّر عما يقع في الأصل عليه" ومعنى هذا أنّ العرب غلّبوا الشائع الجاري في الاستعمال على القياس في هذا النوع من الكلام خاصّة لمراعاة الحال الدالّ عليه.وكانوا عند شرح تلك الأمثال يستعيدون الحال التي ضربت عليها"[31].

وفي علم الدلالة نجد أن اهتمام اللغويين العرب بالسياق ودوره في البحث الدلالي جليٌّ واضح، ومن ذلك تصنيف الألفاظ في زمر ومجموعات على أساس سياقيّ كالمترادف، والأضداد، والمشترك اللفظي، ومنه بناء المعجم العربي على أساس السياق التفسيري.وكان معيارهم في التدقيق بين الدلالات هو الاحتكام للسياق الذي يتمثّل في الاستعمال المألوف والشاهد المعروف من شعر أو مثل أو حديث أو آية.وليس أدلّ على هذا في موضوع الأضداد من تسمية الملدوغ سليمًا، والصحيح سليمًا، وهذا ممّا لا يمكن تبيّنه إلّا عبر السياق.وكذلك ما يعرف في موضوع المشترك اللفظي بظاهرة الاستصحاب، ومعناها أنّ اللفظة إذا صحبت لفظًا معيّنًا انزاحت عن المعنى المعجمي الأصلي للدلالة على معنى جديد هو المعنى السياقي، فإذا اختلّ هذا الاستصحاب تغيّرت الدلالة،ومثاله : مادّة ( يد ) يذكرون فيها :

# هم يد على من سواهم ( إذا كان أمرهم واحدًا ).

# أعطيته مالًا عن ظهر يد ( عن تفضّل ) وهكذا.

وفي كتب الفروق اللغويّة[32] المختلفة بيان كامل وشامل عن دور السياق في التفريق فيما يذهب الذهن إلى أنّه من المترادف، كما في ( الجحد والإنكار ) أو ( العقل واللبّ )؛ إذ بينها فروق دقيقة لا تظهر إلّا من خلال السياق.ونجد مزيدًا من جلاء دور السياق في مسألة المترادف لدى كلّ من قدامة بن جعفر في كتابه ( جواهر الألفاظ ) والهمذاني في كتابه ( الألفاظ الكتابيّة ) وأبرز ما يميّز عملهما الاهتمام بوقوع المترادف على مستوى التراكيب.ودور السياق في جلاء معانيها من مثل : شعب الصدع، ورأب القطع، وسدّ الثلمة، وغيرها.

---

[31] ابراهيم خليل / السياق، ص٦٧.

[32] انظر الفروق في اللّغة، أبو هلال العسكري.

وتكشف معاجم المعاني عن لون آخر من ألوان علاقة السياق بالدلالة، فقد اهتمّ اللغويّون العرب بجمع المعاني التي يجمعها حقل دلاليٌّ واحد في صعيد واحد.مع الاهتمام بما بينها من لطيف الفروق، مثل درجات النوم، ودجات العشق، أو... ومن ذلك أيضًا اهتمامهم بتصنيف الألفاظ التي تندرج في باب واحد من أبواب المعاني كأن تلتقي في علاقة ما كالارتباط بجسم الإنسان أو النبات أو الفرس كما في كتب خلق الإنسان وغيرها.وانظر إلى هذا المثل من فقه اللّغة وسرّ العربيّة وكيف استفاد الثعالبي من فكرة السّياق في تحليل المعنى؛ فتحت عنوان (فصل في العبوس) قال :

"إذا زَوَى ما بين عيني الرجل فهو قاطِب وعابِس، فإذا كشّر عن أنيابه مع العبوس فهو كالِح، فإذا زاد عبوسُه فهو باسِر ومكفهِّر، فإذا كان عبوسه من الهمّ فهو ساهِم، فإذا كان عبوسه من الغيظ، وكان مع ذلك منتفخًا فهو مبرطِم"[33].وهذا النصّ يظهر علاقة تقاطيع الوجه، وحركاته، والحالة النفسيّة للشخص بالدلالات والألفاظ المستخدمة في الوصف.وفي موضع آخر تحت عنوان : " في تفصيل أحوال السارق وأوصافه" لِصّ، وقُرْضُوب، فإذا كان يسرق الإبل فهو حارِب، فإذا كان يسرق الغنم فهو أحْمَص، والحَميصة : الشاة المسروقة، فإذا كان يسرق الدراهم بين أصابعه فهو قفّاف، فإذا كان يشقّ الجيوب وغيرها من الدراهم والدنانير فهو طرّاد، فإذا كان داهية في اللصوصيّة فهو سِبْد وجمعها أَسْباد، فإذا كان له تخصّص بالتلصّص والخبث فهو طَمْل، فإذا كان خبثًا منكرًا فهو عِفْر)[34].ولعلّ علاقة هذا النصّ بوضع المخاطَب، أو المتكلِّم والموضوع، وسياق الحال غنيٌّ عن التعليق، فهي واضحة جدًّا.

وثمّة شيء آخر شغل به اللّغويّون العرب ويعدّ في إطار التصنيف السياقي للألفاظ، وهو تصنيف الألفاظ على أساس دلاليّ يرتبط بلون من ألوان الكلام الأدبي أو الفلسفي، فقد اكتشف اللّغويّون أنّ اللفظة الواحدة يمكن أن تتحوّل إلى كلمة متعدّدة المعاني بحسب سياق النصّ، أو الخطاب، وقد قالوا في ( المتكلِّم ) أنّها تعني كلّ من نطق بكلام، ولكنّها إذا وردت في سياق خاص كالحديث عن الصفات الإلهية والمعتقدات دلّت على من يشتغل بعلم مخصوص، وهو علم الكلام، فقد سمّوا المعنى الأول : المعنى العرفي وسمّوا الثاني المعنى الوضعي أو الاصطلاحي[35].

---

[33] الثعالبي : الإمام أبو منصور اسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت٣٢٩هـ)، فقه اللّغة وسرّ العربية، مكتبة لبنان/بلا تاريخ/ص١٤٠.

[34] نفسه، ص ١٤٣.

[35] الغزالي، المستصفى في علم الأصول ١/٣٢٥.

وكثيرًا ما يعرض في ( معاجم الألفاظ على اختلاف مدارسها ما ينبئ عن احتفائها بـ ( سياق الحال ) الذي استخدمت فيه الألفاظ، فيوردون الحكايات والقصص والشواهد التي ترتبط بدلالة لفظة من الألفاظ، واعتمدوا على السياق، الاجتماعي والمكاني للّفظة، وأمّا الزمخشري فقد عني ( في أساس البلاغة ) باستخراج المعاني من السياق ولم يتقيّد بشرح الألفاظ المفردة وهذا ما قصد إليه في المقدّمة بقوله الذي يصف فيه خصائص كتابه "ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلة بددًا، ومنتظمة لا طرائق قددًا"[36].فهو يشترط لوضوح دلالة اللفظ أن يؤخذ بالاعتبار علاقته بغيره من الألفاظ، وموقعه من العبارة، وطريقة تداوله ودورانه في الاستعمال ومدى شيوعه، وخروج معناه عن الأصل الذي وضع له مع مراعاة تعاضد المستويين الدلالي والتركيبي في صناعة هذا المعنى. كما اعتنى الزمخشري بالسياق الثقافي للكلمة.فعندما يعدِّد المعاني المتباينة للّفظة تبعًا لأنماط التراكيب المختلفة المتداولة، فإنه يصوِّر بطريقة غير مباشرة الثقافة العربيّة السائدة في عصره، وتلك التي توارثها معاصروه عمّن سبقوهم فهذه الأنماط ( يد البحر )، و ( يد الدهر ) و ( أيدي سبأ ) وغيرها تمثِّل الثقافة التي يتشكّل معنى اللّفظة في ضوئها.

## نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان النقد والبلاغة :

لاحظ البلاغيّون منذ القديم ظاهرة السياق من خلال مقولتهم الدقيقة "لكلّ مقام مقال"، فانطلقوا في مباحثهم من فكرة ربط الصياغة بالسياق، وأصبح مقياس الكلام في باب الحسن والقبول بحسب مناسبة الكلام لما يليق به، أي (مقتضى الحال )."فإن كان مقتضى الحال إطلاق إطلاق الحكم فَحُسْن الكلام تجريده من مؤكِّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الحكم تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفًا وقوّة، وإن كان مقتضى الحال طيّ ذكر المسند إليه فَحُسْن الكلام تركُهْ، وإن كان المقتَضى إثباتُه على وجه من الوجوه، فَحُسْن الكلام ورودُه عاريًا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصّصًا بشيء من التخصيصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة، من الاعتبارات المقدّم ذكرها، وكذا إن كان المقتضى عند انتظام الجملة مع أخرى فصلها أو وصلها، أو الإيجاز معها أو الإطناب فَحُسْنُ الكلام تأليفه مطابقًا لذلك"[37].

---

[36] الزمخشري، أساس البلاغة، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩، ص٨.

[37] السكّاكي : مفتاح العلوم، بيروت، دار الكتب العلميّة، د.ت، ص ٧٣.

إنّ السكّاكي قد جمع في هذه العبارات مقتضيات الأحوال أو السياقات التي ترد فيها أنواع الصياغة بما تحويه من خواص تركيبيّة في الجملة.وقريب من هذا ما قاله القزويني في الإيضاح؛ "بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف، ومقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير مباين لمقام التعريف، ومقام الإطلاق مباين لمقام التقييد، ومقام التقديم مباين لمقام التأخير، ومقام الذكر مباين لمقام الحذف، ومقام الوصل لمقام الفصل... وكذا خطاب الذكيّ مباين لخطاب الغبي"[38].ويكشف نصّ القزويني عن علاقة النصّ بسياق الظرف وطبيعة الأحداث المرافقة للحدث الكلامي، وكذلك علاقة السياق بطرائق الكلام، وأسلوب الحديث، كما يكشف عن علاقة المستوى العقلي للمتكلِّم بطبيعة الخطاب، ومستواه العقلي كذلك.

وهذا نصٌّ يؤكد إدراك هذا البلاغي لمفهوم الامتداد الخطّي لسلسلة الكلام وأهميّة التوافق الذي يجب أن يتوافر بين عناصره، ومن ثمّ التوافق مع السياق المحيط به والذي أسماه ( الموضع ) أو ( الغرض )؛ فتشكيلة الكلام تتّفق مع الحدث الذي أنتج هذا الكلام.كما أنكر ابن الأثير ما كان ذهب إليه الجمهور من أهل النظر البلاغي من أَنّ البيت الشعري يجب أن يكون مستقلًا عن غيره من الأبيات، وأنكر عدم جواز ما يعرف بالتضمين في البيت الشعري.ورأى أنّ علاقة البيت بالبيت كعلاقة الفقرة بالفقرة، ويشبِّه القصيدة بأنّها كالسبيكة الواحدة.
إنّ هذه الوحدة العضويّة تعين القارئ على التفاعل مع النصّ، وهذا التفاعل يعينه على الوقوف على مزايا النصّ، وتنظيمه الداخلي.

ويمكن تدقيق الرؤية العربيّة القديمة لمفهوم العلاقات السياقيّة بنقلها من مستوى الّلغة إلى مستوى الأداء الفنيّ من خلال دراسة ابن سنان الخفاجي للحروف والأصوات، وربطها بالنواحي الدلاليّة والبلاغيّة، حيث يذكر في مقدّمة كتابه ( سرّ الفصاحة ) نبذًا من أحكام الأصوات وحقيقتها، وتقطيع هذه الأصوات بحيث تصير حروفًا متميّزة، وأحوال مخارجها وكيفيّة تحوّلها إلى كلام منتظم.كما يذكر الخفاجي أنّ كلّ صناعة كمالها بخمسة أشياء.الموضوع وهو الخشب في صناعة النّجارة، والصانع وهو النّجار، والصورة وهي التربيع المخصوص، والآلة مثل المنشار والقدوم وما يجري مجراهما، والغرض وهو أن يقصد على هذا المثال الجلوس فوق ما يصنعه – إن كان كرسيًّا – وإذا كان الأمر على هذا، ولا يمكن المنازعة فيه، وكان تأليف الكلام المخصوص صناعة وجب أن نعتبر فيها هذه الأقسام.والموضوع عنده في صناعة الكلام هو الكلام المؤلّف من الأصوات، والصانع هو الكاتب الذي ينظم الكلام، وأمّا الصورة فهي كالفصل للكاتب والبيت للشاعر ، وأما الآلة فهي طبع الناظم والعلوم التي اكتسبها، وأمّا الغرض فبحسب الكلام المؤلّف إن كان مدحًا، وإن كان هجوًا.

---

[38] الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط٥، دار الكتاب اللبناني/بيروت/١٩٨٠، ص ١٢.

إنّ دراسة ابن سنان هذه تقدِّم لنا صورة عن طبيعة العمليّة الإبداعية، وأنّها ليست عفويّة، بل إنّها اختيار منظّم يرتبط بالسّياق اللغوي الداخلي للنصّ، ويتدرّج معه حتّى ينتظم ضمن سياق عام أو مقام، كما أنّ الأسلوب عند ابن سنان يرتبط بهذا السياق، فالسياق هو الذي يحدِّد الأسلوب، ويستحسن هذا الأسلوب بقدر ما يتّفق مع السياق "فإن لكلّ مقام مقالًا، ولكلّ غرض فنًا، وأسلوبا"[39]، كما يقول ابن سنان.

وعناصر السّياق التي يتعرّض لها البلاغيّون والنقّاد هي الغرض أو الهدف، وطبيعة الموضوع، والمخاطَب؛ فطبيعة الرسالة اللغويّة تتغيّر بتغيّر هذه العناصر، بما فيها الرسالة الإبداعيّة. ويعبِّر ابن قتيبة عن هذا بقوله : "فالخطيب من العرب إذا ارتجل كلامًا في نكاح، أو حَمالة، أو تخصيص، أو صلح، أو ما أشبه ذلك لم يأت به من واد واحد، بل يفتنُّ فيختصر تارة أرادة التخفيف، ويطيل تارة إرادة الإفهام، ويكرّر تارة إرادة التوكيد، ويخفي بعض معانيه حتى يغمض على أكثر السامعين، ويكشف بعضها حتى يفهمه بعض الأعجمين، ويشير إلى الشيء ويكنّي عنه، وتكون عنايته بالكلام على حسب الحال وكثرة الحشد وجلالة المقام"[40]. وممّا لفتني حقًا أنّه أتبع هذه العبارة الجامعة قولة تضيء بعض ما نحن بصدده من تحليل سورة البقرة، وهي أنّ "من فهم مذاهب العرب في ذلك، وكثر نظره في افتنانها في الأساليب، عرف فضل القرآن"[41]. أي أنّ اتّساق الكلام مع غرضه، ومع حال المتكلّم وحال السامع وعنايته بالأسلوب من أجل إيصال الرسالة اللّغويّة قول ينطبق على كلّ رسالة لغويّة، ومن هذا الوجه يعرف فضل ( القرآن الكريم ) باعتباره يمثِّل الذروة في الاتّساق والإبلاغ والبيان، والمخاطَب هو محور عملية الإبلاغ في هذه الرسالة الإلهيّة ولذلك فقد توافر لهذا النّص القرآني كل عناصر الاتساق التي تؤدّي إلى تمام الإبلاغ.

وأمّا (السياق الحالي) فقد كان له حظٌّ وافر في دراسات البلاغيّين العرب القدامى، فقد تنبّهوا إلى أثره في جعل الوحدات الكلاميّة أكثر غنىً، وثراءً ووضوحًا لدى السامع، ولعلّ الجاحظ أوّل من حاول تصنيف صور الدلالة فجعلها خمسًا لاتزيد ولا تنقص، وهي اللّفظ والإشارة، والعَقْد (الحِساب) والخطّ، ثم الحال التي سمّاها نُصْبَة، والنُّصْبَة هي الحال الدالّة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصّر عن تلك الدلالات، ويقصد الجاحظ بالإشارة عمل اليد والرأس، والعين، والحاجب، والمنْكَب وغير ذلك ممّا يصحب الكلام من حركات، ولو لا هذه الإشارة في رأيه لما تفّهم النّاس معنى خاص الخاصّ[42].

---

[39] ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة ط١، مطبعة صبيح/القاهرة/١٩٥٣، ص١٥٦.

[40] ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق أحمد صقر، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٤، ص١٣.

[41] نفسه.

[42] الجاحظ : عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، ط١، تحقيق عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠، ١٦/١.

وقد جمع الجاحظ في هذا عددًا من القوى الكلاميّة وعدّها دلالات ناطقة، فهي جزءٌ ولا يتجزّأ من الحدث الكلامي، ودورها معروف في الإبانة عن دلالته وتقويته، وأما النصبة وهي الحال الناطقة من غير لفظ، والمشيرة بغير يد، فالأشياء هنا تقوم مقام الكلمات في الإبانة عن ذواتها، وهو تعبير دقيق لسياق الحال بكلّ تفاصيله وأثره في تدقيق الوصف للحدث الكلامي، ولنا أن نتخيّل مثلًا مسرحًا لمعركة دامية بكلّ تفاصيلها، إنّ آلاف المجلّدات لا يمكن أن تعدل بضعة مشاهد حيّة لهذا المسرح، أو مكانًا قد أتت عليه الزلازل، أو حادث تصادم بين عدد كبير من الحافلات.. وغيرها.ويتنبّه الجاحظ إلى الأثر السلبي الذي يتركه انتزاع الكلم من سياقه، وبخاصّة إذا كان الأمر في النوادر من كلام الأعراب، "فأي تغيير يجريه الناقل في الإعراب أو في مخارج الألفاظ يفسدها ويبدّد ما كان فيها من المؤانسة والإمتاع"[43].

وأمّا الباقلّاني فهو أكثر وضوحًا في تحديد أثر السياق المحيط بالنصّ على اختيار ألفاظ ذلك النصّ وأسلوبه، يقول : "إنّ اختيار اللّفظ، وإحلاله في الموقع المناسب في السياق هو أساس البلاغة، والإحسان في البيان، فإنّ إحدى اللفظتين قد تنفرد في موضع، وتزلّ عن مكان لا تزلّ عنه اللفظة الأخرى، بل تتمكن فيه، وتضرب بِجِرانِها، وتراها في مظانِّها، وتجدها غير منازعة إلى أوطانِها، وتجد أخرى لو وضعت موضعَها في محل نِفار، ومرمى شِراد، ونابية عن استِقرار"[44].فالمقامات تحدِّد اختيار الألفاظ ثمّ تترتّب هذه الألفاظ وفق تسلسل سياقيّ لغويّ داخل النص، وأوضح الباقلّاني مسألة الاتساق الداخلي في النصّ من خلال وصفه لأسلوب القرآن بأنه قائم على الترابط والتناسب سواء فيما بين المحتوى أو تسلسل الألفاظ واطّرادها في قوالب منظومة، تتّصل مقدماتها مع نتائجها وتتناغم موضوعاتها وتترتّب عناصرها، وتتّصل بطريقة قائمة على التناسب في نظم الفصل والوصل[45].

ومن الجدير بالذكر أنّ علماء الإعجاز غالبًا ما يبدؤون الحديث عن إعجاز القرآن بالحديث عن بلاغة العرب، وتمكنّهم من فنّ القول وكأنّه يشار بذلك إلى سياق الثقافة، فقد كانت معجزة القرآن في جنس ما يمهرون ليكون التحدي أكبر وأظهر.ثم إنّهم يشيرون إلى الوقائع التاريخيّة التي نزل القرآن في سياقها، وبعد ذلك يبدؤون بالحديث عن ألوان الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم مركّزين على المخاطَب، وعلى تشكّل الآية في صورة مثلى تؤدّي إلى إبلاغ (توصيل) أسرع وأعمق وأكثر تأثيرًا.

---

[43] نفسه، ١/٢٦٧.

[44] أبو بكر الباقلّاني، إعجاز القرآن الكريم، تحقيق أحمد صقر، ط٣، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص٢٢٠.

[45] نفسه، ص٢٢٠.

وحين نظر البلاغيّون والنّقاد إلى "مراعاة القول لمقتضى الحال" باعتباره شرطًا أساسيًّا في التعبير، فإنّهم بنوا هذا التصوّر على فهم اجتماعي لوظيفة الأدب، يؤول إلى افتراض المتلّقي وحضوره، وقد عدل به القدماء عن مناسبة القول الشعري للحال التي فيها الشاعر، إلى مناسبته للحال التي فيها القول ( السياق الحالي ) عدولًا محكومًا بطبيعة الشعر العربي أحيانًا وتقسيمه إلى أغراض ومناسبات، وهذا ما نراه في ارتباط فكرة السياق في كتب النقد والبلاغة بالحديث عن سقوط المطالع، وضعف التخلّص، وتنافر الأشطار، وافتقاد التناسب بين العبارة الشعريّة ومقتضى الحال، وهو تفسير جعل القدماء يطلقون أحكامًا لا تتعلّق في أكثر الأحيان بالجانب الفني من التعبير بقدر ما يتعلّق باللّياقة والمراسم الاجتماعيّة، وإذا كان الاهتمام بالجانب الاجتماعي أمرًا ضروريًا فإنّ من السذاجة إغفال مسألة أنّ النص الأدبي قابل للقراءة في سياقات عديدة بحكم تكوينه الجمالي الذي يقترب به إلى العالميّة من خلال تراكيبه وقوى الكلمات المشعّة فيه وصوره، وعمق التجربة الكامنة فيه، فالسياق له قدرة على النموّ والتغيّر من خلال القارئ الذكيّ المتفتّح.

والتماسك النّصّي مظهر بارز من مظاهر الاتّساق الداخلي، وأعاره المحدثون أهميّةً بالغة وخاصّة في لسانيّات النصّ، وقد عالجه النّقاد القدامى معالجة ذكيّة وعبّروا عنه من خلال استخدام مصطلحات متعدّدة مثل : التلاحم، النّظم، تناسب الأجزاء، الانسجام، المشاكلة، وأبرز من تناول هذا المظهر الجاحظ، وابن طباطبا، والحاتمي، وحازم القرطاجنّي.فالجاحظ يصرّح بأنّ أجود الشعر "ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج؛ فتعلم بذلك أنه أُفرغ إفراغًا واحدًا، وسبك سبكًا واحدًا"[46].وفي موضع آخر يصف بيتًا يقول فيه : "فتفقّد النصف الأخير من هذا البيت، فإنّك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من بعض"[47].ويضيف في موضع آخر أنّ الشعر الجيّد "تجد أجزاء البيت فيه متّفقة، حتّى كأنّ البيت بأسره كلمة واحدة.وكأنّ الكلمة بأسرها حرف واحد"[48]؛ فتلاحم الأجزاء عند الجاحظ يتمثّل في تلاحم الأبيات المشكلّة للقصيدة، وتلاحم الأجزاء المشكّلة للبيت، وتلاحم الأجزاء المشكلة للّفظ (الحروف والأصوات)، وأبرز العناصر التي انصبّ اهتمام الجاحظ عليها هي الاتّساق الصوتي.

وأمّا ابن طباطبا فله في (عيار الشعر) إشارات متفرّقة هنا وهناك تنمّ على وعي بضرورة توافر شروط التماسك

---

[46] الجاحظ، البيان والتبيين/ج١/ص٨٩

[47] نفسه، ج١/ص (٨٧)

[48] نفسه، ج١، ص

في الخطاب، ومن ذلك قوله : "إنّ للشعر فصولًا كفصول الرسائل، فيحتاج الشاعر إلى أن يصل كلامه، على تصرّفه في فنونه، صلة لطيفة فيتخلّص من الغزل إلى المديح، ومن المديح إلى الشكوى، بألطف تخلّص وأحسن حكاية بلا انفصال للمعنى الثاني عمّا قبله"[49]. وفي موضع آخر يصف أحسن الشعر بأنّه ما ينتظم القول فيه انتظامًا يتّسق به أوّله مع آخره". وأنّ القصيدة يجب أن يكون فيها "كلّ كلمة تقتضي ما بعدها ويكون ما بعدها متعلّقًا بها مفتقرًا إليها"[50]، ولديه إشارات عديدة عن أهميّة المخاطب، وهذه الاقتباسات توضح طبيعة الاتّساق الداخلي الذي يريده ابن طباطبا، فالاتّصال والترابط بين أجزاء النصّ، والعلاقات المنطقيّة بين الأجزاء، وأهميّة المخاطِب في صنع هذا الاتّساق، ونجد عنده مصطلح التشاكل بمعناه المعاصر يقول : "وينبغي للشاعر أن يتأمّل شعره وينسّق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحه، فيلائم بينها لتنتظم له معانيها، ويتّصل كلامه فيها ويتّفق كلّ مصراع، هل يشاكل ما قبله؟"[51]. وفي نقد يتّصل كثيرًا بتكامل الاتّساقين الداخلي والخارجيّ يورد ابن طباطبا بيتين لابن هرمة، وبيتين للفرزدق، ويذكر فيهما شيئًا عن (تماثل الألفاظ) مع موضوع القصيدة، ويتحدّث عن اتّساق القصيدة وموضوعها مع مقصد الشاعر، وأنّ كلّ تشبيه منسجم مع الموقف الذي يعبِّر عنه[52].

ويميّز حازم القرطاجنّي عن البلاغيّين بنظرة أشمل للنصّ، فهو يقسّم القصيدة إلى فصول (والفصل بيتان من الشعر إلى حدود أربعة أبيات تتضافر لأجل إيصال معنى معيّن)، ووضع لهذه الفصول أحكامًا في البناء تضمن تماسك الفصل، وتماسك الفصول يؤدّي إلى تماسك النص فهو يصف مواد الفصل (الموضوع والألفاظ) بأنّها يجب أن تكون "متناسبة المسموعات والمفهومات، حسنة الاطّراد، غير متخاذلة النسج، غير متحيّز بعضها عن بعض التميّز الذي يجعل كلّ بيت كأنّه منحاز بنفسه"[53]. ففي هذه المواصفات حديث دقيق عن الترابط والنسج والاتّصال والتناسب وهذه كلّها من مظاهر الاتّساق الداخلي، ومن جهة أخرى فهو يشترط أن يكون نمط نظم الفصل مناسبًا للغرض تعتمد فيه الجزالة في الفخر، والعذوبة في النسيب وهذا مرتبط بالمبدأ البلاغي مطابقة الكلام لمقتضى الحال، فالغرض من الخطاب يؤثّر في الأسلوب أو يؤثر في اختيار الألفاظ، ويجب أن تكون العلاقة بين الغرض (الهدف) و (الموضوع) والتعبير علاقة انسجام، وهذه العلاقة يحكمها مبدأ تداولي ساهمت في صياغته تقاليد اجتماعيّة وأعراف سنّتها أجيال واحتفظت بها أخرى.

---

[49] ابن طباطبا، عيار الشعر، ص١

[50] نفسه، ص١

[51] نفسه، ص١٢

[52] نفسه، ص١٣

[53] حازم القرطاجنّي، منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة. تونس/دار الكتب الشرقيّة/١٩٦٦، ص٦

ولا ريب أنّ لثقافة الشاعر وفكره الدور الأكبر في الجمع بين أطراف هذه المعادلة جميعًا : المقام، الموضوع، الأسلوب، التعبير.... وهو ما أطلق عليه القرطاجنّي (بالقوّة الحافظة والقوّة المائزة) وهما قوّتان يستطيع من خلالهما الكاتب أن يميّز ما يلائم الموضع والنظم والأسلوب والغرض ممّا لا يلائم ذلك، وما يصحّ وما لا يصحّ[54]. وصناعة القصيدة عنده غالبًا ما تخضع لاعتبارات تداوليّة؛ ومنها رغبات القارئ؛ فالشاعر يجب أن يقدّم في الفصول ما يكون "للنفس به عناية إذا سيق وفق الغرض المقصود بالكلام، ويتلوه الأهمّ فالأهمّ والنفوس تتغيّر وما يكون لنفس به عناية يختلف عما به عناية لنفس أخرى"[55]. إنّ قوله "الأهمّ فالأهمّ" مبدأ يتّصل مباشرة بطبيعة العرف والعادة، والسائد بين الناس، ويختلف باختلاف المقامات وكلّ ذلك يرتبط بغرض الخطاب.

وقد نظر البلاغيّون العرب إلى الدلالة على أنّها نتاجٌ للتداخل الطبيعي بين مستويات اللّغة. فالنّص هو جماع البنية الصوتيّة والبنية المعجميّة، والبنية التركيبيّة (الجملة التي تتحقّق بتأليف الكلمات في نظام نحوي يقرن عناصر الجملة في سياق داخلي يتأسّس من معنى جديد للكلمات غير معناها الاصطلاحي)، والبنية الدلاليّة وهي نتاج ما يفرزه السياق من معاني عناصر الجملة مجتمعة في نظام محدّد. ويعبّر الجرجاني عن هذا المعنى حين يشير إلى أنّ الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل لا يصحّ ردّها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها"[56]. وقصده من ذلك أنّ الدلالات التي تتولّد عن نظام السّياق في الجملة هي تشكّل ناتج عن الجملة وليس معنى سابقًا عليها.

وحديث الجرجاني المعروف عن النظم يفضي بنا إلى السياق "فاللّفظة قد تروق لك في موضع، وتثقل عليك في موضع آخر"[57]، والموضع ليس هو إلّا المقام الذي يجب أن يتناسب مع المقال، ويذكر الجرجاني ثلاثة أنواع من الدلالة هي : الدلالة اللّغويّة، والدلالة العقليّة التي تنتج عن التفكير بعلاقات السياق في الجملة، والدلالة التأويليّة (المجازيّة). والمفردة الواحدة قد تتعدّد معانيها باختلاف الموضع، ويقرّر الجرجاني مفهوم إشاريّة اللّغة، ممّا يجعل الألفاظ إشارات، ومن شأن الإشارة أن تكوّن علاقة حرّة واعتباطيّة، ويتحقّق معناها من موقعها في الجملة مع سائر الإشارات المتضامنة معها فيتشكّل السياق من هذا التضامّ، ويعود إلى عناصره المكوّنة ليمنحها دلالتها؛ فالسياق ناتج عن تآلف الإشارات كما أنّ معاني هذه الإشارات هي من صنع السياق، فهو يقيم ألفة بين

---

[54] نفسه، ص : ٢٩.

[55] منهاج البلغاء وسراج الأدباء، ص ٣٣.

[56] عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص : ٣٧٦.

[57] نفسه، ص٤٢.

المتباعدات ويصنع من ذلك سياقًا مؤتلفًا، والكتابة أو النّص هو الذي يعطي لهذه المتباعدات معنًى واحدًا هو المعنى السياقي.

ويرتبط الجرجاني (النظم) بالتصرّف بمعاني النحو، وليس معنى التصرّف بمعاني النحو مطابقة الكلم للقواعد، والتحرّز من اللحن، أو زيغ الإعراب، وإنّما يلجأ الناظم أو الناثر للتقديم والتأخير والتعريف والتنكير أو الاستئناف، وما شابه ذلك بطريقة ناتجة عن إعمال الرويّة والفكر لتلائم هذه الأساليب، وهذا المعنى، وهنا قد يلتبس الأمر على الناس فيظنّون أنّ المزيّة في الألفاظ أو الاستعارات أو...، وإنّما تكون المزيّة في السياق الذي وضعت فيه، فعناصر الّلغة كلّها عند الجرجاني بما فيها من مفردات أو قواعد، أو نحو أومجاز واستعارة لا قيمة لها في ذاتها، وإنّما تستمدّ قيمتها من السياق.

ونجد السكّاكي يحدّد المعاني تحديدًا قائمًا على اعتبار المتلّقي العنصر الأساسي في العمليّة الإبداعيّة. فالمخاطب إمّا أن يكون خالي الذهن، وإمّا أن يكون متردّدًا في الحكم وإمّا منكرًا له، وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل وهو خالي الذهن كالسائل، وقد يجعل الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير السائل وهو خالي الذهن كالسائل، وقد يجعل غير المنكر للمنكر وقد يجعل المنكر كغير المنكر[58]. فذهن المتلقّي وطبيعته واردة في جلّ مجالات الدراسة البلاغيّة من خلال هذا الإطار الإدراكي المشترك بينه وبين المبدع، وفي كلّ حالة من الحالات يراعي المبدع ذلك، من خلال استخدام أدوات لغويّة معيّنة تناسب هذا المتلقّي، كأدوات التوكيد مثلًا مراعاة لمقتضى الحال، ومناسبة للمخاطَب.ويتأثّر الأسلوب تبعًا لهذا، كما ورد في عبارة السكّاكي الماثلة في مطلع هذا الموضوع، "فمقام التشكّر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية... ومقام المدح يباين مقام الذمّ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجدّ يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداءً يغاير مقام الكلام بناءً على الاستخبار... ولكلّ ذلك مقتضىً غير مقتضى الآخر"[59].

ويمتدّ هذا المقام عند البلاغيّين عبر جزئيات الصياغة بحيث يكون لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، ولكلّ حدّ ينتهي إليه الكلام مقام، ونحن نلحظ دقّة السكاكي عندما عرض لأداء المعنى الواحد بطرق متعدّدة، فقد لاحظ أنّ تغيّر الصياغة لا بدّ أن يتبعه في المعنى العام بالزيادة أو النقصان، أو بالوضوح والخفاء بل إنّ اتفاق الجملتين المختلفتين تركيبًا في الدلالة أمر ممتنع عقلًا، حتى بالدلالات الوضعيّة فضلًا عن الدلالات العقليّة، وهو في ذلك يطبّق مقولة الحال والمقام على مستوى الموقف الاجماعي، أو على مستوى الصياغة وما بين جزئياتها من علاقات.

---

[58] السكّاكي، مفتاح العلوم، ص٧.

[59] نفسه، ص٢.

## الفصل والوصل وأهميّته في الدّرس السّياقي :

يعدّ (الفصل والوصل) من مظاهر اتّساق النصّ وانسجامه.وهي ظاهرة ذات إمكانات أسلوبيّة كبيرة لاعتمادها على الأدوات الرابطة التي يطلق عليها (حروف المعاني).والتي تجاوز بها البلاغيون ما تؤدّيه من وظيفة نحويّة إلى أمور وراء ذلك تتّصل بالمقام والسياق.وذلك من خلال قدرتها (الظاهرة) على الربط بين الجمل والمفردات.ولم يقتصر الأمر على حروف العطف وحدها، بل إنّ ابن الأثير والعلوي قد مدّا هذا المبحث إلى الحروف الجارّة باعتبار قدرتها على وصل الكلام وأنّ لها معاني تخرج بها عن عملها النحوي، وأنّ هذه المعاني لا تكتسب وجودها من الدلالة المعجميّة وإنّما من السياق الوظيفي؛ فمعنى هذه الحروف هي وظيفتها في آن واحد، ومن هنا كانت عمليّة العدول بين هذه الأحرف ذات تأثير بالغ في الدلالة.

ويورد صاحب كتاب الصناعتين نصوصًا كثيرة تكشف عن أهميّة الوصل والفصل في الكلام، وأنّ عدم مراعاة هذا المبحث يؤثِّر على النظم سلبًا.ومن هذه النصوص قول للمأمون فيه : " إنّ البلاغة إذا اعتزلتها المعرفة بمواضع الفصل والوصل كانت كاللآلئ بلا نظام"[60].ونصّ آخر يوصي فيه أكثم بن صيفي كتّابه قائلًا "افصلوا بين كلّ منقضٍ معنىً، وصِلوا إذا كان الكلام معجونًا بعضه ببعض"[61].وفي موضع آخر يقول : وإذا نزع بك الكلام إلى الابتداء بمعنى غير ما أنت فيه، فافصل بينه، وبين تبيعته، وإذا مدحت رجلًا، وهجوت آخر فاجعل بين القولين فصلًا"[62].إنّ في النصوص السابقة حديثًا غير مباشر عن دور الوصل والفصل في اتّساق الخطاب وانسجامه، وفي النصّ الأخير إيضاح لدور الموضوع في اللجوء إل الوصل والفصل، فتباين الموضوعات أو تناقضها يكون سبيلًا في الفصل (كالمدح والهجاء مثلًا في النصّ).

وأمّا الجرجاني فقد جعل مسألة الوصل والفصل محكومة بمجموعة من المبادئ والأسس التي تجعل من هذه الظاهرة تجليًّا حقيقيًّا لاتّساق الخطاب، وأوّل هذه الأسس الأساس النحوي.فالجرجاني ينطلق من مجموعة من القواعد والقيود النحويّة التي بلورها النحاة من أجل ضبط العطف كامتناع ذكر الواو بين الوصف والموصوف، أو بين التأكيد والمؤكّد، أو امتناع عطف جملة على أخرى لا محلّ لها من الإعراب، وتمييزهم بين عطف المفرد وعطف الجملة على الجملة واستثماره لهذه المعطيات قصد مقاربة الفصل والوصل بلاغيًّا، فالجرجاني ينظر إلى حالتي فصل

---

[60] أبو هلال العسكري، الصناعتين، ط٢، مطبعة محمدود علي صبيح، القاهرة، ١٩٦٠، ص : ٤٩٧.

[61] نفسه، ص٤٩٩.

[62] نفسه.

الجمل ووصلها انطلاقًا من المفرد معمّمًا أساسه على الجمل وصلًا وفصلًا، وحين ينفلت عطف الجملتين من قاعدة المفرد يجتهد لتبريره بمبدأ غير نحوي، وأمّا الأساس الثاني الذي ينطلق منه، فهو مجموعة من المبادئ المعنويّة مثل معنى الجمع، والتضامّ النفسي بين الجملتين، والتضامّ العقلي، ومن الأسس كذلك قياس العطف على الشرط والجزاء، وكذلك التأكيد وهو رابط غير شكلي، ووفقًا له يعدّ تأكيد جملة لأخرى وسيلة مهمّة من وسائل الخطاب رغم أنّ كيفيّة الاتّصال معنويّة غير معتمدة على رابط شكلي.

وقد تناول البلاغيّون بالدرس والتحليل مجموعة من سياقات الكلام، ومنها سياق الحذف والذكر، وقد أوردنا مسألة الحذف والذكر في ميدان النحو، وأمّا في الدرس البلاغي – وهو لا يبتعد كثيرًا – فيمكن إدراك القيمة الحقيقيّة لسياق الذكر والحذف من خلال السياق الأعمّ كسياق الإطناب أو التطويل، أو الإيجاز، وقد تناول عبد القاهر الجرجاني هذه السياقات في جانبها التطبيقي دون تعيين محدّد كما فعل البلاغيّون بعده وحاول رصد المجال الذي لاحظ فيه أنماط الحذف، وربط ذلك بنظريّته في النظم.

ويربط عبد القاهر سياقات الحذف ببعض الموضوعات كما في وروده بشكل مألوف عند ذكر الديار، ويذكر سياقات أخرى يطّرد فيها حذف المبتدأ، وحذف المفعول، ويربطها بحاجة المتكلّم وبطبيعة التركيب وصلة اللفظة بغيرها، وفي هذا قد يساوي الفعل المتعدّي بالفعل اللازم باعتبار السياق الذي يرد فيه. كقولنا يحلّ ويعقد، ويأمر وينهى، ويضرُّ وينفع.

وقد يعود اختلاف السياق عنده إلى الدلالة أو إلى طبيعة الصياغة ومقتضياتها، أو لأنّ الحذف يدلّ عليه الحال ، فالسياق عند عبد القاهر هو نقطة البدء، وليس الكلمة، ويعتبر أنّ البحث عن السياق يأتي قبل البحث عن الألفاظ وعلاقاتها[63]. وأورد عبد القاهر بعض سياقات الذكر مؤكّدا دور السياق في تركيب الصياغة.

ويتّضح لنا أنّ اتجاه البلاغيّين في بحث سياق الحذف والذكر، كان يهتم بالمحيط الأسلوبي العام الذي يرتبط بموقف كلاميّ، أو نمط أدبي تتحرّك على أساسه الصياغة، وقد يتّصل بظروف المخاطَبين، أو المخاطِب، ويكون متّصلا بعمليّة التوصيل مثل فهم السامع، ،إذا ما كان هذا الفهم منوطا باللفظ دون القرائِن، وفيما قصد به التنبيه على غباوة السامع أو غيرها.

كما رصد البلاغيّون كذلك سياقات التقديم والتأخير، فذكروا منها الخبر الذي يأتي على خلاف العادة، وفيما يستغرب، وفي مسائل الوعد، والضمان، وفي مجال المديح، وهذه السياقات ترتبط بالمتكلّم، والمتلّقي، واعتبارات أخرى، تتّصل بطبيعة الصناعة ذاتها، فمن الاعتبارات المتعلّقة بالمتلّقي : سياق التشويق، أو سياق محاولة

---

[63] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ١٨٨.

تعديل فكر المتلّقي، كما يتمثّل في تعجيل المسرّة للمتلّقي أو تعجيل الإساءة وغيرها.فمن أمثلة الاعتبارات المتّصلة بالمتكلّم نجدهم يقدّمون المسند إليه، تبرّكا به، في نحو قولنا : اسم الله اهتديت به.

ويكاد عبد القاهر الجرجاني يعدّ المخاطب الركيزة الأساسيّة في سياقات التعريف والتنكير، وإن كان هذا لا ينفي وجود المتكلِّم في الصياغة باعتباره مصدرها، ودراسة عبد القاهر لم تخرج عن تحليل أنماط من النظم جاء فيها أحد طرفي الإسناد معرّفا أو منكّرًا، أو جاءا معا معرّفين، واتّصال ذلك بالجانب النفسي في ترتيب المعنى، ممّا هيّأ للبلاغيّين أن يربطوا بين سياقات معيّنة، وبين مجيء المسند إليه معرّفا أو منكّرا.وكذلك المسند وهي سياقات تتداخل حدودها وتتبادل أماكنها، وقد تكون المقامات ترجع إلى نيّة المتكلّم، أو إلى الموقف الاجتماعي الذي يخلق السياق.

ويمثّل الخروج على مقتضى الظاهر مبحثًا آخر من المباحث التي يتجلّى فيها السياق في الوظيفة التواصليّة للّغة، وأمثلته تمتدّ في الفروع المختلفة لعلم المعاني كأضرب الخبر وأضرب الإنشاء، كما في خروج الاستفهام عن معناه الأصلي إلى دلالات متنوّعة تستفاد من السياق، ويؤدّي المخاطِب والمخاطَب وطبيعة العلاقة بينهما دورًا خاصًا في هذا الموضوع، فيفرّق البلاغيّون مثلًا بين صدور الأمر من الكبير إلى الصغير، وبين صدوره من زميل إلى زميل، فهو في الحالة الأولى أمرٌ صريح ولكنّه في الحالة الثانية يعدّ التماسًا لتماثل المخاطِب والمخاطَب في المنزلة، كما يتدخّل مقصود الخطاب وغرضه في تحديد دلالة الكلام في حالة الخروج على مقتضى الظاهر.

## نظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق في ميدان علوم القرآن وأصول الفقه وعلوم التفسير

تنبئ مؤلّفات أعلام التفسير، وأصول الفقه، وعلوم القرآن عن وعي متقدّم بحقيقة انسجام الخطاب القرآني مع واقعه الخارجي، واتّساقه في بنائه الداخلي، ويخبر أنّ القرآن الكريم رغم تفاوت أوقات نزوله يشكّل نصًّا واحدًا، وهذا ما يعبَّر عنه عادة بأنّه (كالكلمة الواحدة) وهنا نعرض لرؤيتهم في تماسك النصّ القرآني وانسجامه مع السياق.

– في ميدان علوم القرآن

إنّ مباحث علوم القرآن كلّها يمكن أن تدرس دراسة وافية ضمن نظريّة العلاقة بين النصّ والسياق، ولكنّنا نجد أنّ بعض الموضوعات ألصق بموضوعنا من غيرها.ويمكننا ابتداءً تصنيف مباحث علوم القرآن المتّصلة اتّصالًا وثيقًا بنظريّة العلاقة بين النص والسياق إلى نوعين من الموضوعات :

أ- موضوعات تتعلّق بظروف التنزيل (السياق المقامي) وهي : أسباب النزول، ونزول القرآن منجّمًا، والمكّي والمدني، والناسخ والمنسوخ.

ب- موضوعات تتّصل بالنصّ القرآني وعلاقاته الداخليّة (السّياق اللّغوي) وهي : موضوع المناسبة بين الآيات والسور، وقضايا لغويّة ومنطقيّة تضيء مفهوم الاتّساق في النصّ القرآني، وإليك بيان ذلك :

### أ- الموضوعات المتعلّقة بظروف التّنزيل (السّياق المقامي)

**١- أسباب النّزول** يمثّل القول في أسباب النزول ألصق مباحث علوم القرآن بما نحن فيه من استقراء العلاقة بين النصّ والسياق؛ فهو دال كاشفٌ عن هذه العلاقة، وبصور متعددة تشمل السياقين : اللّغوي والمقامي.وتشير كتب علوم القرآن إلى أنّ كلّ آية أو مجموعة من الآيات نزلت عند سبب خاص استوجب إنزالها، وأنّ الآيات التي نزلت دون علّة خارجية قليلة جدًّا.وقد أدرك علماء القرآن أنّ السبب أو المناسبة المعيّنة هي التي تحدِّد الإطار الواقعي الذي يمكن فهم الآية أو الآيات من خلاله، بل وأدرك علماء القرآن أَن قدرة المفسِّر على فهم النصّ لا بدّ أن تسبقها معرفة بالوقائع التي أنتجت هذه النصوص.وهذا واضح من من خلال الشروط التي يضعونها للمفسّر.

ولم يقف علماء القرآن عند مستوى هذا الربط بين النصّ والواقع، وإنّما أدركوا أنّ للنصّ من حيث هو نصّ لغوي فعالياته الخاصّة التي يتجاوز بها حدود الوقائع الجزئيّة التي كان استجابة لها، وهو ما ناقشوه تفصيلًا في قضية العام والخاص، وبالإضافة إلى ذلك فقد أدركوا أنّ النصّ وإن كان من حيث النزول أي من حيث ترتيب نزول أجزائه مرتبطًا بالوقائع والأسباب، فإنّه من حيث التلاوة أي من حيث ترتيبه الآن في المصحف يتجاوز هذا الارتباط بالوقائع ليقيم روابط أخرى ناقشها العلماء أيضًا في علم (المناسبة بين الآيات).

إنّ معرفة أسباب النزول لم تكن مجرّد ولع برصد الحقائق التاريخيّة التي أحاطت بتشكّل النص، بل هدفت إلى فهم النص واستخراج دلالته فإنّ "العلم بالسبب يورث العلم بالمسبَّب كما يقولون"[64].كما إنّ دراسة الأسباب والوقائع تؤدّي إلى فهم (حكمة التشريع) خاصّة في آيات الأحكام ممّا يساعد الفقهاء على نقل الحكم من الواقعة الجزئيّة أو السبب الخاصّ، وتعميمه على الوقائع المشابهة، وذلك بالاستناد إلى (دوالّ) في بنية النصّ ذاته تساعد على نقل الدلالة من الخاص والجزئي إلى العامّ والكلّي.

إنّ استيعاب النصوص للوقائع الجديدة لا بدّ أن يستند إلى دوال إمّا في بنية النصّ وإمّا في السياق الاجتماعي لخطابه، أي في أسباب النزول.وقد أدرك عمر بن الخطاب حكمة التشريع الذي يعطي للمؤلَّفة قلوبهم نصيبًا من الزكاة، لا من بنية النصّ ذاته، بل من السياق العام للنصّ، فأَدرك أنّ حكمة هذا التأليف تقوية الإسلام

---

[64] السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن أبو بكر السيوطي) ت (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، ط٣، دار الكتب العلمية.

الذي كان ضعيفًا، ومع قوّة الإسلام وسيطرته على الجزيرة العربيّة، وامتداده إلى ما وراءها لم يعد ثمّة حكمة في إعطاء جزء من الزكاة لمن لا يستحقّها، وبالفهم نفسه من جانب عمر لحكمة فرض حدّ السرقة، لم يُقِمْ هذا الحد على العبدين اللّذين سرقا من سيّدهما الذي كان فرض حدّ السرقة، لم يُقِمْ هذا الحد على العبدين اللّذين سرقا من سيّدهما الذي كان يجيعهما، وهدّد ابن الخطاب السيّد نفسه بقطع يده لو عاد العبدان للسرقة مرة أخرى وكذلك نرى هذا الفهم في طرائق المفسّرين في التعامل مع النص القرآني.

إنّ التمسّك بقاعدة "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص سبب النزول" هكذا على إطلاقها لا يتّفق مع مقاصد الشريعة التي لا تبرز إلّا من خلال دراسة علاقة النصّ بالواقع، ثمّ إنّ إهدار السبب في كلّ نصوص القرآن بحجّة عموم اللفظ من شأنه أن يؤدّي إلى إهدار حكمة التدرّج بالتشريع في قضايا الحلال والحرام، وإنّ مناقشة دلالة النصوص من خلال ثنائية عموم الّلفظ وخصوص السبب أمر يتعارض مع طبيعة العلاقة بين النصّ اللّغوي وبين الواقع الذي ينتج هذا النصّ."فالنصّ ينتج داخل سياق الفكر والثقافة، وتنتمي دوالّ النصّ وعلاماته إلى النظام اللّغوي الذي يعدّ نظامًا خاصًّا داخل نظام الثقافة، وإن كان هو النظام المركزي"[65].وفي النصوص تتفاعل نظم دلاليّة ثانويّة داخل النظام العام للنصّ، فنجد دوالّ تتجاوز إطار الوقائع الجزئيّة، ونجد دوالّ أخرى تشير إلى الوقائع الجزئيّة، ولا تتجاوزها، ولكنّ النصوص الممتازة تتضمّن أيضًا دوالّ ذات طبيعة عامّة تمكِّن العصور المختلفة من قراءة النصوص، واكتشاف دلالة مغايرة لها.

## ٢- نزول القرآن منجّمًا

الذي عليه معظم علماء الإسلام أنّ القرآن الكريم أنزل جملة واحدة إلى السماء الدنيا ليلة القدر، ثمّ أنزل بعد ذلك متتابعًا متدرِّجًا مع الوقائع والأحداث في قرابة ثلاث وعشرين سنة[66].وقد عبّر الأستاذ مالك بن نبي عن هذه العلاقة بقوله : "سيهدي الوحي خلاله ثلاثة وعشرين عامًا سير النبي وأصحابه خطوة خطوة نحو هذا الهدف البعيد وهو يحوطهم في كلّ لحظة بالعناية الإلهيّة المناسبة، فهو يعزز جهودهم العظيمة، ويدفع أوراحهم وإرادتهم نحو هدف الملحمة الفريد في التاريخ، فيكرّم بآية صريحة قضاء شهيد أو استشهاد بطل"[67].ثمّ تساءل كيف كان القرآن سيؤدّي دوره حيال طبيعة الإنسان التي جاء يصوغها في ذلك العصر، لو أنّه سبق بنزوله أحداث حنين وأحد، وماذا كان يكون لو أنّه لم يأت لكلّ ألم بعزاءه العاجل، ولو أنّه لم ينزّل لكلّ تضحية جزاءها، ولكلّ هزيمة أملها، ولكلّ نصر درسه، ولكلّ عقبة إشارة إلى ما تقتضيه من جهد، ولكلّ خطر أدبي أو مادّي روح التشجيع اللازم

---

[65] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النصّ في دراسة علوم القرآن، ط٣، المركز الثقافي العربي/بيروت/والدار البيضاء/١٩٩٦، ص١٠٧.

[66] منّاع القطان، مباحث في علوم القرآن، ص١٠١.

[67] مالك بن نبي، الظاهرة القرآنيّة، ص١٧٤.

لمواجهته، وهل كان لدرس الإسلام العظيم أن يجد طريقه إلى قلوبهم وضمائرهم لو لم يكن نزوله تبعًا لأمثلة الحياة نفسها والواقع المحيط بهم؟ ويجيب : لو أنّ القرآن كان قد نزل جملة واحدة لتحوّل سريعًا إلى كلمة مقدّسة خامدة، وإلى فكرة ميّتة، وإلى مجرّد وثيقة دينيّة لا مصدرًا يبعث الحياة في حضارة وليدة، فالحركة التاريخيّة والاجتماعيّة والروحيّة التي نهض بأعبائها الإسلام لا سرّ لها إلّا في هذا التنجيم"[68].

ومن ناحية أخرى فإنّ تنجيم هذا النصّ ليتناسب مع مقتضيات الأحوال الخارجيّة ولمدّة طويلة (٢٣ سنة) يعني الترابط الواضح بين النصّ اللّغوي والواقع الخارجي ويكشف أيضًا عن قضيّة أخرى هي قضية الاتّساق الداخلي في النصّ القرآني، فمسألة التنجيم، ومسألة أسباب النزول، ومسألة الناسخ والمنسوخ كلّها قضايا قد توحي بوجود تناقض في العلاقات الداخليّة للنصّ القرآني. ولكنّها جميعًا تؤكّد اتساق النصّ القرآني، فالقرآن رسالة، والمتلقّي الأول هو الرسول (صلى الله عليه وسلّم)، وهناك مخاطبون، وقد تنزّل القرآن إليهم معالجًا مقتضيات حياتهم بخطابات متنوّعة في الأسلوب والمضمون، وإنّ تنوّع الخطاب القرآني، وتدرّجه في مستويات عدّة، بحسب المخاطبين وظروف الخطاب، هو أبرز دليل على أنّ هذا الخطاب هو خطاب الحياة. والذي يكشف عن هذا التفاعل الحار بين النصّ والمقام الذي يتنزّل فيه، ومع ذلك يبقى متّسقًا منسجمًا مترابطًا، فالتفاعل مع الواقع ينتج نصًّا متآلفًا متناغمًا. ولن يفوتنا الإشارة إلى أنّ السبب الرئيسي في بقاء النصّ القرآني متوحّدًا كالكلمة الواحدة هو وحدة المخاطِب سبحانه وتعالى، وعلى الرغم من توحّده فهو متنوّع يشتمل على خطابات عديدة تختلف باختلاف المقام داخل النسيج القرآني الواحد.

### ٣- المكّي والمدني

ضبط الصحابة والتابعون وعلماء القرآن منازل القرآن آية آية ضبطًا يحدّد الزمان والمكان. وعني العلماء بتحقيق المكّي والمدني على وجه التخصيص عناية فائقة. ويمكن القول إنّ ظروف التنزيل كانت واضحة لديهم أشدّ الوضوح، ومن ذلك علمهم بما نزل بمكّة، وما نزل بالمدينة ، وما نزل بمكّة وحكمه مدنيّ وما نزل بالمدينة وحكمه مكّي، وما نزل بمكّة في أهل المدينة، وما نزل بالمدينة في أهل مكّة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبيّة، وما نزل ليلًا، وما نزل نهارا، وما نزل مشيّعًا، وما نزل مفردًا، وما نزل مجملًا، وما نزل صيفًا، وما نزل شتاءً، وما نزل في الحضر (الحضري) وما نزل في السفر (السفري) وغيرها.

---

[68] نفسه، ص١٧٤ .

ولعلّ التفرقة بين المكّي والمدني في النصّ تعدّ تفرقة بين مرحلتين هامتين ساهمتا في تشكيل النصّ سواء على مستوى المضمون أم على مستوى التركيب والبناء.وليس لذلك من دلالة سوى أنّ النصّ ثمرة للتفاعل مع الواقع الحيّ التاريخي، وإذا كان العلم بالمكّي والمدنيّ يكشف عن الملامح العامّة لهذا التفاعل، فإنّ علم أسباب النزول الذي سلف الحديث عنه يكاد يزوّدنا بالمراحل الدقيقة لتشكيل النصّ في الواقع والثقافة.ولذلك جهد علماء القرآن ليس في تبيّن دقائق هذا الموضوع فحسب، بل في ذكر فوائده الجمّة، في كلّ زمان ومكان، ويذكرون من هذه الفوائد "الاستعانة في تفسير القرآن، والاستفادة منها في أسلوب الدعوة، فإنّ لكلّ مقام مقالًا، ومراعاة لمقتضى الحال.

وحين فرّق العلماء بين المكّي والمدنيّ اعتمدوا غالبًا على المعيار المكاني، ولما كان مكان الاتّصال/الوحي مرهونًا دائمًا بمكان المتلقّى الأوّل للوحي، الذي هاجر من مكّة إلى المدينة، ثمّ عاد إلى مكّة فاتحًا، وأخذ يتردّد عليها بعد ذلك زائرًا أو حاجًّا، فقد ذهب بعضهم إلى أنّ المكّي ما نزل بمكّة ولو بعد الهجرة، والمدني ما نزل بالمدينة.وكلّ هذه التقسيمات تستند إلى معيار المكان دون نظر إلى النصّ من حيث المضمون أو من حيث الشكل، وثمّة معيار آخر للتفرقة بين المكّي والمدنيّ هو معيار المخاطَبين بالنصّ على التغليب في كلّ مرحلة من المرحلتين؛ فالمكيُّ ما وقع خطابًا لأهل مكّة، ولو نزل بالمدينة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة ولو نزل بمكّة، وثمّة معيار زماني، فما وقع قبل الهجرة يعدّ مكيًّا ولو نزل في المدينة، وما وقع بعد الهجرة يعدّ مدنيًّا ولو نزل في مكّة.

ويقترح د. حامد نصر أبو زيد أن يكون معيار التصنيف مستنِدًا إلى الواقع من جهة، وإلى النصّ من جهة أخرى.إلى الواقع لأنّ حركة النصّ ارتبطت بحركته، وإلى النصّ من حيث مضمونه وبناؤه؛ ذلك أنّ حركة النصّ في الواقع تنطبع آثارها في جانبي النصّ.ولذا فمعيار التصنيف هو التفرقة بين مرحلتين تاريخيّتين تفصل بينهما الهجرة؛ فالمكّي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها سواء نزل بمكّة أم بالمدينة[69].ودليل صحّة هذا المعيار (ارتباط النصّ بحركة الواقع) أنّ علماء الإسلام حين كان يلتبس عليهم إيجاد دليل حاسم على مكان نزول الآيات كانوا يلجأوون إلى بعض المعايير المضمونيّة داخل النصّ ذاته، فذهبوا مثلاً إلى أن "كلّ سورة فيها (يا أيها الناس) وليس (يا أيّها الذين آمنوا) فهي مكيّة.وهذا المعيار المضموني أيضًا له صلة بالواقع الاجتماعي كما نرى فيبرز فيه عنصر مراعاة المخَاطب مرتبطًا بالعنصر الدلالي والتعبيري داخل النصّ، وكلّ سورة فيها (كلّا) فهي مكيّة، وحكمة ذلك

---

[69] نصر حامد أبو زيد، مفهوم النصّ، ص٩٢.

"أنّ نصف القرآن حسب ترتيب التلاوة وحسب ترتيب النزول نزل أكثره بمكّة، وأكثرها جبابرة، فتكرّرت فيه (كلّا) على وجه التهديد والتعنيف لهم، والإنكار عليهم بخلاف الصنف الأول"[70]. ويبرز في هذا المعيار المضموني أيضًا، عنصر مراعاة المخاطَب، والتكيّف مع الظرف الاجتماعي، وأثر ذلك في أسلوب الخطاب.

ويذكر علماء القرآن أيضًا أنّ كلّ سورة فيها ذِكْرُ المنافقين هي مدنيّة سوى العنكبوت، وهنا تبرز مراعاة ظروف التخاطُب والمخاطَبين كذلك، وأثرها في المستوى المعجمي والدلالي للنصّ، وكلّ سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنيّة، وفي هذا مراعاة للوضع النفسي والاعتقادي للمخاطَب ومراعاة الظروف الاجتماعيّة والسياسيّة أيضًا فالحدود لا تطبّق إلّا بوجود بوجود دولة إسلاميّة. وهذا العامل يجد أثره واضحًا في مضمون الخطاب وموضوعه، بل وفي بنيته الكليّة بتعبير (ديك).

وليست هذه الخصائص جامعة مانعة كما أدرك العلماء أنفسهم، بل هي خصائص وصفات على التغليب فإنّ سورة النساء مدنيّة وفيها (يا أيّها الناس اتّقوا ربكم)، وإذا كان معيار المضمون كما هو الحال في معيار المكان معيارًا غير حاسم. فذلك لأنّ المدخل الفقهي يفترض وجود تمايز واضح حادّ يمكن تلمّسه والدلالة عليه في التفريق بين المكّي والمدني. وهذا غير ممكن؛ لأنّ المرحلتين المدنية والمكية متداخلتان تداخلًا واضحًا، ولذا تظل مسألة التفريق بين المكّي والمدني في النصّ تفرقة تقوم على خصائص عامّة ولكنّها ليست حاسمة، ويمكن الاستعانة هنا بالمعيار الزماني جنبًا إلى جنب مع المعيار المكاني والموضوعي، وإضافة معيار جديد هو معيار الأسلوب، أي محاولة البحث عن خصائص أسلوبيّة فارقة إلى جانب المعايير السابقة، ويذكر علماء القرآن في هذا أنّ للآيات المكيّة خصائص ليست للآيات المدنية في وقعها ومعانيها. فظروف المخاطَبين مختلفة، ففي الفترة المكيّة "كان القوم في جاهليّة تعمي وتصمّ، يعبدون الأوثان، ويشركون بالله وينكرون الوحي ولذا فنجد في مكيّ القرآن ألفاظًا شديدة القمع على المسامع، تقذف حروفها شرر الوعيد، وألسنة العذاب، ف (كلّا) الرادعة الزاجرة، والصاخّة وكل ورسله واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشرّه، وامتحنت في عقيدتها بأذى المشركين، فصبرت وهاجرت بدينها مُؤْثرة ما عند الله على متاع الحياة. وحين تكوّنت هذه الجماعة نرى الآيات المدنيّة طويلة المقاطع، تتناول أحكام الإسلام، وحدوده، وهذا هو الطابع العام للقرآني المدني"[71].

---

[70] السيوطي، الإتقان/١/٦٧.

[71] منّاع القطان، مباحث في علوم القرآن ص: ٥٣

ويعلّل علماء القرآن خصيصة طول الآيات المدنيّة إذا قورنت بقصر الآيات المكيّة بانتقال الدعوة من مرحلة الإنذار إلى مرحلة الرسالة، أي من واقع اجتماعي إلى واقع اجتماعي آخر؛ فالإنذار يعتمد على التأثير الذي يعتمد بدوره على لغة ذات أسلوب مركّز وموقّع، وهذا أسلوب طاغ في قصار السور بصفة عامّة، وكلّها سور مكيّة، ولكنّ الرسالة من جهة أخرى تخاطب المتلّقي وتنقل إليه محتوى أوسع من مجرّد التأثير، وهي من ثمّ تحتاج لغة مختلفة على مستوى التركيب والبناء. في الرسالة يغلب جانب نقل المعلومات على جانب التأثير، وإن كان لا يلغيه الغاءً تامًا، وفي الإنذار تكون الأولويّة للتأثير، ويقلّ جانب تدفّق المعلومات.

وإنّ معرفة (المكّي والمدني) و (سبب النزول) مع دراسة النصّ دراسة داخليّة (أسلوب النصّ ومضمونه) تضمن تحليلًا دقيقًا للخطاب وتجعله قابلًا للتمايز، وعدم الخلط بين مناسبة النزول وبين سياق آخر يعاد فيه الاستشهاد بالنص مرة أخرى، فيظنّ الراوي أنّ النصّ نزل سابقًا على سببه. والنصوص الإبداعيّة العظيمة تملك إمكانيّات مفتوحة دائمًا للتعبير عن وقائع جديدة، لكنّ عمليّة استخراج هذه الدلالات الجديدة من النصوص في ضوء القراءات الجديدة لا يمكن أن تتمّ بمعزل عن دراسة سياق النصوص. وهو السياق الذي نجده في (أسباب النزول) كما مرّ معنا.

### ٤- في مسألة النّاسخ والمنسوخ

تعدّ ظاهرة النسخ التي ذكرها علماء القرآن في مؤلّفاتهم من الظواهر الدالّة على وجود علاقة قويّة بين النصّ والواقع، وهي دالّة أيضًا على تفاعل هذا النصّ مع سياقه الثقافي والاجتماعي. ومعنى النسخ : الإزالة، واختلف العلماء حول مفهومه، فشرحه بعضهم بأنّه إزالة الحكم وإبقاء اللفظ، ويقصد بذلك إزالة حكم آية بحكم أية أخرى متلوّة أو بخبر متواتر، ويبقى لفظ المنسوخة متلوًّا، ويرى آخرون أنّه إزالة الحكم واللفظ وتحلّ الآية الناسخة لها في الحكم والتلاوة. والمعنى الثالث من معاني النسخ مأخوذ من قول العرب : نسخت الريح الآثار إذا أزالتها فلم يبق منها عوض، ولا حلّت الريح محلّ الآثار بل زالا جميعًا، وهذا النوع من النسخ إنّما يؤخذ من جهة الأخبار، نحو ما روي أنّ سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة طولًا، فنسخ الله منها ما شاء فأزاله بغير عوض، وذهب حفظه من القلوب، وهذا الأخير على ضربين :

١- أن يزول اللّفظ من الحفظ أو يزول الحكم، على نحو ما ذكرنا من سورة الأحزاب.

٢- أن تزول التلاوة واللفظ، ويبقى الحكم والحفظ للفظ، ولا يتلى على أنّه قرآن ثابت، نحو آية الرجم التي تواترت الأخبار عنها[72].

---

[72] أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، ص(٤٩-٥٣).

وقد انقسم العلماء إزاء هذه المسألة إلى أقسام، فكان منهم القائلون بوجود النسخ، وآخرون قالوا بندرته، وفئة ثالثة انكرت وجود النسخ في القرآن ويهمّنا في هذا المبحث إيضاح علاقة هذا الموضوع بنظريّة العلاقة بين النصّ والسّياق من خلال النصوص التي تركها أصحاب دراسات علوم القرآن ونشير ابتداءً إلى أنّ مسألة النسخ تتّصل بموضوع معالجة النص للواقع وتفاعله معه من جهة، وكذلك تتصل بمسألة انسجام الخطاب من جهة أخرى.

إنّ هذا النصّ يعالج قضيّة اتّساق النصّ مع المقام (السياق المقامي) فليس معقولًا أن يتنزّل الأمر وضدّه في آن واحد فكيف يستجيب المخاطَبون في هذه الحالة؟ ثمّ إنّ النصّ كان يتشكّل مع تطوّر الواقع وتفاعل المخاطَبين من جانب آخر، ومع هذا التنزّل وفق حاجات البشر وتدريج التشريع على أولئك العباد، ويبقى النصّ منسجمًا متّسقًا ولاحظ قوله (وكلام الله واحد لا اختلاف فيه) ويبقى الاختلاف في دائرة تفاعل المخاطَبين مع النصّ الواحد المتّسق المنسجم.ثمّ إنّ النسخ مظهر لاتّصال النّص مع الوقائع، ومعالجتها معالجة مباشرة، ولا بدّ أن تظهر آثار هذا الاتّصال داخل النصّ القرآني، فأيّ معنى أن ينزل النصّ حول حادثه لم تقع بعد؟ يقول مكيّ بن أبي طالب حول هذه القضية "مع أنّه كان إنزاله القرآن غير جملة أخفّ في التعبّد، فلو نزل العرض كله جملة واحدة لصعب العمل به، ولسبق الحوادث التي من أجلها نزل كثير من القرآن، فغير جائز أن ينزل قرآن في حادثة يخبر عنها بالحدوث ويكم فيها وهي لم تقع، فافهم ذلك فهو الأصل الذي يبني عليه الناسخ والمنسوخ"[73].

وقريب من هذا ما قاله ابن الجوزي في كتابه (نواسخ القرآن) "إنّ التكليف لا يخلو أن يكون موقوفًا على مشيئة المكلِّف أو على مصلحة المكلَّف، فإن كان الأوّل فلا يمنع أن يريد تكليف العباد عبادة في مدّة معلومة ثم يرفعها ويأمر بغيرها.وإن كان الثاني فجائز أن تكون المصلحة للعباد، في فعل عبادة زمان دون زمان"[74].ويستفاد من النصوص السابقة ما يلي :-

١- النصّ القرآني وحدة واحدة لا تتجزّأ وكلام الله واحد وليس متعدّدًا، وهو بهذا يعامل معاملة النّص الواحد الكامل مع أنّه نزل منجّمًا، أو حدث فيه نسخ للأحكام أو الألفاظ.

٢- النّص القرآني متّسق، لا اختلاف فيه ولا تباين، أو تناقض بين أجزائه، فهو يمتلك جميع خصائص النّص الكامل من حيث التماسك والترابط، وهذه الخصيصة (النصيّة) تلازمه في جميع مفرداته، بما فيها ناسخه ومنسوخه إن ثبت أن فيه نسخًا (الاتّساق الداخلي للخطاب).

٣- وجود الناسخ والمنسوخ يجب أن يراعى فيه (زمان الخطاب) أو زمن النّص، وإنّ النّص المتعلّق بإحدى

---

[73] ابن الجوزي، نواسخ القرآن، ص(١٤-١٥).

[74] مكّي بن أبي طالب، الإيضاح، ص : ٥٨.

مناسبات النزول يجب أن يرتبط بظروف التنزيل وملابساته، ويجب أن يوضع في فضائه الزماني والمكاني وقت تنزيله (سياق التخاطب).

٤- النّص يتفاعل مع المخاطبين ويتنزّل بحسب أحوالهم وهذا ما يسمّى بالسياق المقامي أو السياق الثقافي والاجتماعي المحيط بالنّص. وهذا هو انسجام النّص مع السياق المقامي. وإذن فقد تجمّع لدينا من خلال موضوع (الناسخ والمنسوخ) جميع عناصر نظرية النّص والسياق، وهي النّص الكامل بجميع عناصره، الاتّساق الداخلي والتماسك، الانسجام مع السياق (السياق اللغوي والسياق المقامي).

ويعالج (مكّي بن أبي طالب القيسي) في باب (بيان شروط الناسخ والمنسوخ) علاقة الناسخ والمنسوخ بالشرائع السابقة، ويرى أنّها يجب أن لا توضع في الناسخ والمنسوخ يقول : "وقد أدخل أكثر المؤلّفين في الناسخ والمنسوخ آيات كثيرة وقالوا : نسخت ما كانوا عليه من شرائعهم، وكان حقّ هذا ألّا يضاف إلى الناسخ والمنسوخ، لأنّ لو اتبعنا هذا النوع لذكرنا القرآن كلّه في الناسخ والمنسوخ" وهذا خروج عما نقصد إليه من هذا العلم"[75]. ويستفاد من ذلك أنّ النّص القرآني نصٌّ واحد متّصل، ارتبطت آية بأمّة جديدة، وبظروف تنزيل مختلفة عن الشرائع السابقة، وعالجت سياقًا ثقافيًا واجتماعيًّا مختلفًا ولذلك لا يجوز أن ندرس الناسخ والمنسوخ في أطر زمانيّة سابقة لنزول القرآن، وليس معنى هذا أنّ قراءة هذا النّص موقوفة على ظروف تنزيله فقط بل هو نصّ لغوي يمتلك دوال متعدّدة تمكّن القارئ من قراءته في إطار النظرة الشاملة (للعالم). ولكن ينبغي علينا قراءته في ضوء علاقة النّص بالمخاطبين (المكلّفين) وفقًا لظروف السياقات المختلفة المحيطة بهذا النّص، لأنّه نصٌّ لغويٌّ (بلسان عربي مبين) نزل وفق سنن العربيّة، التي تقتضي هذا التناغم والانسجام بين النّص والمقام، إضافة لأنّ ذلك يحقّق (مصلحة العباد) التي أشار إليها (مكيّ بن أبي طالب) وغيره من دراسي موضوع الناسخ والمنسوخ.

وفي شرط آخر من شروط النسخ يذكر مكّي بن أبي طالب من شروط الناسخ أن يكون منفصلًا من المنسوخ، منقطعًا عنه، فإن كان متّصلًا به غير منقطع عنه لم يكن ناسخًا لما قبله ممّا هو متّصل به"[76]. وهاهنا تأكيدًا آخر على اتّساق الخطاب وانسجامه، فوجود التناقض يفسد انسجام الخطاب ويفسد تناسقه، لتغاير الخطاب أو النصّ مع الحقيقة الواقعة خارجه من جهة، ولوجود تعارض بين بعض مكوّنات النص الدلالية، وهذا ممّا يفسد (النصيّة).

---

[75] مكي بن أبي طالب، الإيضاح، ج١/٥٩.

[76] مكي بن أبي طالب، الإيضاح، ج١/٥٩.

وقد ناقش د. نصر حامد أبو زيد مسألة النسخ في كتابه (مفهوم النصّ) وينطلق من معنى النسخ ويحدّده بأنّه إبدال نصّ بنص مع بقاء النصّين، وعلى ذلك يصعب تقبّل كثير من النصوص والأنواع التي يوردها العلماء داخل قضيّة الناسخ والمنسوخ، ثمّ بعد ذلك يعرّج على وظيفة النسخ وهي التدرّج في التشريع خطوة خطوة، فالقرآن وحي انطلق من حدود الواقع، ولا بدّ أن يراعي في نصوصه هذا الواقع، وقد قارب العلماء القدماء هذا الفهم وعبّروا عنه بلغة عصرهم.ويرى أنّه لا يجوز إغفال البعد الآخر للنّص وهو الواقع والمتلّقون، ذلك أنّ الأحكام الشرعيّة أحكام خاصّة بالبشر في حركتهم داخل المجتمع، ويرى أنّ كثيرًا من علماء القرآن قد غالوا في النماذج التي عدّوها من الناسخ والمنسوخ، وخلطوا في ذلك بين أدوات التخصيص اللّغوي داخل الآية الواحدة، وبين تغيير الحكم لتغيّر الظروف والملابسات.ثمّ يتناول عددًا من الأمثلة يعدّها بعض علماء القرآن من المنسوخ، ويوضح من خلال سياقها أنّها آيات محكمة، وأنّ المقصود بها خلاف ما فهمه أولئك.

# الخاتمة

إنّ الوظيفة الاجتماعية التي يؤدّيها الكلام عبر أنظمة اللّغة لا يمكن دراستها بمعزل عن السياق الذي حصل فيه فعل الكلام، وهو ما عبّر عنه البلاغيّون بقولهم : "لكلّ مقام مقال". كما إن دراسة التشكيل الكلامي ومكوّناته من الداخل ستوصلنا إلى تفسير التناقض أو الاختلاف أو الاختيار الذي سلكه النظام اللغوي في تشكيله للكلام من أجل إيصال المعنى أو الدلالة، وهو ما عبّر عنه البلاغيّون أيضًا بقولهم : "لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام"؛ فالمقامات الاجتماعية المختلفة ترتبط بتغييرات يتمّ فيها التضام بين الكلمات بصور مختلفة.

ويعرّف النصّ بأنّه "كلّ كلام متّصل ذو وحدة جلية تنطوي على بداية ونهاية وتتسم بالتماسك والترابط، ويتسق مع سياق ثقافي عام أنتج فيه، وينسجم مع سياق خاص أو مقام، يتعلق بالعلاقات القائمة بين القارئ والواقع من خلال اللغة. وبين بداية النص وخاتمته مراحل من النمو القائم على التفاعلي الداخلي". وتوافر العناصر السابقة وتفاعلها يؤدي بالنص إلى إحداث وظيفته التي تتمثل في خلق التواصل بين منتج النص ومتلقيه. ويستخدم مصطلح الخطاب للدلالة على كل كلام متصل اتصالًا يمكنه من أن ينقل الرسالة الكلامية من المتكلم أو الكاتب، والخطاب كالنص غير أن ليس كل خطاب نصًا، وإن كان كل نص بالضرورة يشكل خطابًا، فالكلام المتصل خطاب، ولكنه لا يكون نصًا إلّا إذا اكتمل ببداية ونهاية، وعبّر عن موضوعه ببناء متماسك متناسق منسجم. ويفسر السياق في رأي الدارسين الكثير من العمليات المصاحبة لأداء اللغة في وظيفتها التواصلية، لدى كل من منتج الكلام والمتلقي، وهو ركن أساس في فهم الرسالة اللغوية. والرسالة بنوعيه : السياق اللغوي والسياق الحالي، يتّصل اتصالًا مباشرًا بعملية الإبلاغ (توصيل الرسالة). فالأول منهما هو الذي يعطي الكلمة أو العبارة معناها الخاص في الحديث أو النص، وينفي عنها المعاني الأخرى التي يمكن أن تؤديها في حديث أو نص آخر، بينما يزيل سياق الحال أو المقام اللبس عن الجمل والنصوص. والسياق بهذا المفهوم يتعدى ما هو معروف من أنه تتابع للأصوات والألفاظ، ليشمل فضلًا عن ذلك الجو البيئي والنفسي المحيط بكل من المتكلم والسامع، وهو يشمل أيضًا الجو العام المحيط بالنص اللغوي.

وفي المساهمات العربية نجد أن نظرية العلاقة بين النص والسياق قد امتدت في مجالات عديدة، مثل : علوم القرآن، والتفسير، وأصول الفقه، وعلوم البلاغة، وعلوم اللغة والنحو. واتصلت بحقول متنوعة من الدرس، وقد ترك أعلامنا الأوائل إرثًا كبيراً حول هذا الموضوع، جاء موزعًا عبر هذه الحقول، وكشفت ملاحظاتهم عن وعي كبير بدور المعطيات الاجتماعية والثقافية في تحليل الرسالة اللغوية وفهمها، واستفادوا من هذا الدور في وضع القواعد

والأحكام. وتجاوز اللغويون العرب في رسم معالم النظام اللغوي حدود النص الذاتية إلى محيط الحدث الكلامي أو سياقه الخارجي. ونظروا في الاتساق الداخلي للنصوص، والتماسك النصي في إشكاله المختلفة، كما تنبهوا لدور القارئ في صناعة انسجام الرسالة اللغوية. وفيما يتصل بالخطاب القرآني فقد رأينا أن حركة تحليل هذا الخطاب سارت في اتجاهين : الأول من خارج النص إلى داخله، أي من السياق الاجتماعي للنص إلى بنيته الداخلية، والثاني من داخل النص إلى خارجه، من خلال البحث عن السياق الاجتماعي داخل بنية النص، وتبدت هذه النظرات في مباحث أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والقراءات والمناسبة بين الآيات والسور وغيرها.

إن ملاحظات علماء القرآن والمفسرين والبلاغيين واللغويين والنحويين يمكن أن تشكل مدخلًا واسعًا من مداخل (نحو النص)، الذي ينظر إلى ما يسبق الجملة وما يليها، ويمكن أن يطور النظر إليه واعتباره بذرة في تنمية (علم النص)، وهو ما أصبح ضرورة لازمة في الوقت الحاضر نظرًا لتوسع الفن السردي كالقصة والرواية. وعلم النص أداة مهمة من أدوات تحليل هذا الفن، في ضوء ظهور ما يعرف بـ (علم اللغة الأدبي)، ولذا فتوصي هذه الدراسة باستقراء إرث هؤلاء الأعلام وتبويبه في هذا المجال. كما توصي هذه الدراسة أيضًا بإعمال نحو النص في الدرس اللغوي في العربية، جنبًا إلى جنب مع نحو الجملة لما يمكن أن يقدمه هذا النحو في إغناء الدرس الدلالي، وما يمكن أن يقدمه في تسهيل درس النحو من خلال الفعل التواصلي للغة، وليس من خلال جمل جامدة جافة لا توجد إلا في كتب النحو. وهذه كما رأينا ليست دعوة مبتدعة وإنما وجدنا جذورها لدى علمائنا الأوائل.

كما توصي الدراسة بتوسيع نطاق البحث في اللسانيات الاجتماعية وتطبيقاته في نصوص العربية، وتوصي بإعادة قراءة سور القرآن الكريم جميعًا في ضوء علم اللسان الاجتماعي، ضمن ضوابط ومعايير تتفق مع منزلة الكتاب العظيم، مع الاستفادة من المعلومات التي يوفرها ترتيب النزول بالإضافة لترتيب القراءة في القرآن الكريم، وهي دراسات تحتاج إلى جهد كبير متصل من أكثر من باحث، وتحتاج قاعدة واسعة من البيانات المبثوثة في كتب علوم القرآن والتفسير وكتب أصول الفقه، والدراسات القرآنية القديمة والحديثة، وقد يستفاد هنا مما أتاحته التقنيات الحاسوبية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات التي يمكن أن تسهّل العمل للباحثين من حيث استرجاع المعلومات وتبويبها. إن دراسة القرآن الكريم في ضوء علم اللسان الاجتماعي، وإن كانت لا تخلو من محاذير، لتكشف عن أسرار هذا الكتاب العظيم وتجلي طبيعة العلاقة بين كتاب الله المسطور (القرآن) وكتاب الله المنظور (الكون والحياة)، مما يدفع باتجاه تمثل هذا الكتاب العظيم منهجًا للحياة في كل زمان ومكان.

# المصادر والمراجع

- الآمدي : سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي (ت ٦٣١هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٠.

- ابن الأثير : نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٧هـ)، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ط١، تحقيق د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبّانه، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٢.

- الألوسي : أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١ ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤.

- الباجي : أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، الحدود في الأصول، ط١، تحقيق د. نزيه حمّاد (جامعة بغداد)، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٣.

- ابن الباذش : أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت٥٤٠هـ)، الإقناع في القراءات السبع، ط١، تحقيق وتقديم د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، السعودية، ١٩٩٥.

- الباقلّاني : القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلّاني (ت٤٠٣هـ)، إعجاز القرآن الكريم، ط٣، تحقيق سيّد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ١٩٧١.

- البخاري : الإمام علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، كشف الأسرار، ط٢، دار الكتب العربي، بيروت، ١٩٧٤.

- البخاري : الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، ط١، مطابع الشعب، القاهرة، ١٩٥٩.

- الثعالبي : الإمام أبو منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت ٤٢٩هـ)، فقه اللّغة وسرّ العربية، مكتبة لبنان، بلا تاريخ

- الجرجاني : عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، أسرار البلاغة ط١، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، القاهرة ١٩٧٦.

- إبراهيم أنيس وزملاؤه، المعجم الوسيط، ط٣، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٩٨٥.

- إبراهيم خليل، الأسلوبية ونظرية النصّ، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧.

- إبراهيم السامرائي، من أساليب القرآن، ط١، مؤسسة الرسالة، عمان، ١٩٨٢.
- إبراهيم فتحي، معجم المصطلحات الأدبية، ط١، المؤسّسة العربية للناشرين المتّحدين، بيروت، ١٩٨٦.
- أحمد حجازي السقّا، النسخ في القرآن، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٧٨.
- أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ط١، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥.
- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٥.
- أحمد محمّد قدّور، مبادئ اللسانيّات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٩.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢.
- تمام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩.